

مـدن فـــي الثـورة

القامشلي

انتفـاضة الكـرد السـوريـة

الباحث: صبر درويش
مدير المشروع: محمد ديبو

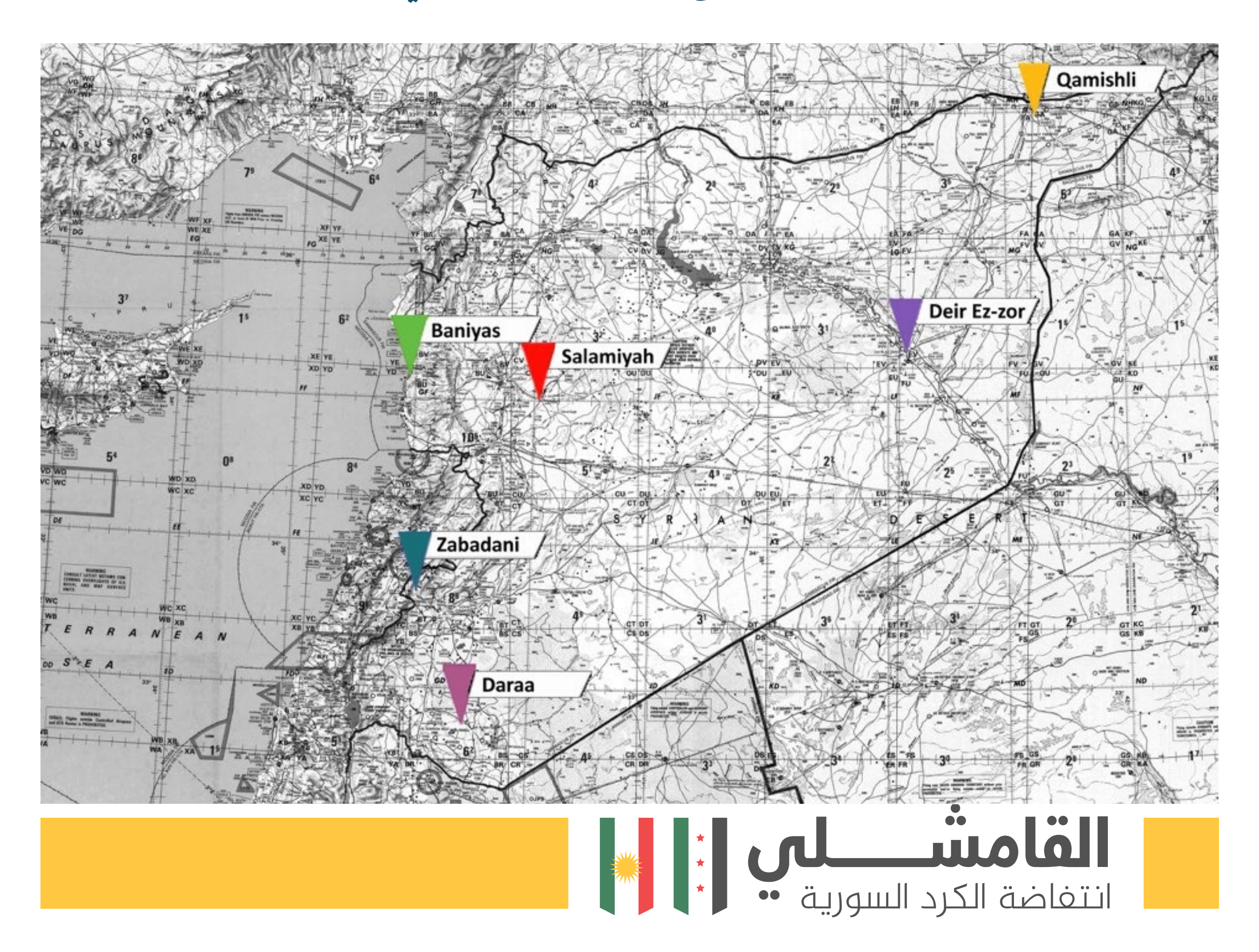
بدعم من:





فهرس

مدخل إلى مدينة القامشلي



يختلف المؤرخون حول جذور اسم مدينة "القامشلي"، فمنهم من يرى أن أصل الاسم سرياني، وهو "بيث زالين"، ويعني "القصب" الذي ينبت إلى جانب مجاري الأنهار، ومنهم من رأى بأن اسم المدينة الحالي "قامشلي" هو تتريك لمفردة تركية هي "قامش" وتعني القصب أيضاً.

إلى الجنوب من جبال طوروس، وفي الشمال الشرقي من سوريا، تمتد مدينة القامشلي على مساحة نحو 38 كم متر مربع، وتتبع إدارياً إلى محافظة الحسكة. تعتمد المدينة بشكل رئيسي في اقتصادها على الزراعة، وتشتهر بمجموعة من المحاصيل الرئيسية كالقمح والعدس والشعير. تعد مدينة القامشلي من المدن السورية حديثة المنشأ، وبحسب العديد من المصادر، قامت قوات الاحتلال الفرنسي ببناء المدينة في محيط قاعدة عسكرية تابعة لهم في حدود عام 1921، وعمد الفرنسيون إلى وضع المخططات المعمارية للمدينة بالكامل، وهو ما جعل الكثيرين يلقبون مدينة القامشلي بباريس الصغرى.

وبحسب الكاتب الكردي بدرخان علي فإن "المدينة حديثة جداً، عمرها أقل من قرن من الزمان واسمها كذلك. اللفظة الأخيرة "قامشلو" هي بالفعل طريقة لفظ قسم كبير من سكان المدينة وريفها لاسم مدينتهم، لكنها ليست الاسم "الكردي الأصلي" للمدينة، بل بالعكس، كلمة "قامشلي" أكثر تماشياً مع الصرف اللغوي الكردي. حيث أن كلمة قاميش هي كلمة تركية -على الأغلب- أو كردية –احتمال أضعف- تعني القصب الذي ينمو على ضفاف الأنهار، و"لي" لاحقة كردية تفيد "في" أن تصبح المدينة التي "فيها القصب"[1].

تعكس المدينة نسيجاً اجتماعياً في غاية التنوع والتعدد، إن كان تعدداً إثنياً، أو دينياً، حيث يعيش في مدينة القامشلي العرب والكرد والأرمن والسريان الآشوريون، كما تتنوع فيها المذاهب الدينية، فنجد في القامشلي المسيحيون والإسلام والزرادشت وغيرها من المذاهب. وبحسب إحصائية عام 2007 الرسمية، بلغ عدد سكان المدينة من دون ضواحيها نحو 88 ألف نسمة.

تميزت مدينة القامشلي تاريخياً بحركة سياسية نشطة، وتحديداً في الأوساط الكردية، التي نشطت في أوساطها العشرات من الأحزاب السياسية التقليدية، والتي كانت في مجملها محظورة من قبل نظام الأسد، والتي كانت معارضة لحكمه تاريخياً، وهي سياسة اتبعها النظام السوري مع كافة القوى السياسية المعارضة إن كانت كردية أو غير كردية.

ورغم القبضة الحديدية التي كانت تحكم سوريا، إبان حكم الأسد، إلا أن القامشلي كانت انتفضت على النظام السوري سنة 2004، في واحدة من أعنف الانتفاضات التي شهدها النظام السوري خلال عقود حكمه، والتي تعامل معها بقسوة وقمع قل نظيره، أفضى إلى إنهاء التمرد الكردي في تلك الأثناء، بعد سقوط المئات من الضحايا واعتقال الكثير من الشبان والناشطين السياسيين. ودفع الناشطون الكرد في تلك الأثناء ضريبة باهظة بسبب تجرؤهم على التمرد على حكم الأسد، وبقيت المدينة هادئة حتى آذار سنة 2011، وبعد انطلاق الثورة السورية، اندفع شبان المدينة إلى المشاركة في الحراك الثوري والذي كان مقتصراً على عدد من المدن السورية في تلك الأثناء. إلا أن ذلك الحراك كان محكوماً بالتوجس والقلق مما يمكن أن يفعله نظام قمعي، كانت المدينة قد خبرت بطشه في وقت سابق من عام 2004.

---

[1]- من مقابلة مع الكاتب الكردي بدرخان علي، أجراها معه الكاتب محمد ديبو بتاريخ: 4-6-2015، على موقع "سوريا تكتب" الالكتروني.

ورغم احتدام الحرب في سوريا اليوم، ورغم تعدد أطراف الصراع، ودخول أطراف دولية وإقليمية على خط الصراع، إلا أن مدينة القامشلي تعد، ورغم هذه الظروف، واحدة من أكثر المدن السورية استقراراً، كما تعد من أكثر المدن نشاطاً على الصعيد السياسي، وعلى صعيد منظمات المجتمع المدني، وتبقى تجربة القامشلي مفتوحة على سيرورات مختلفة ومعقدة، تخضع لسيرورة الصراع السوري بشكل عام والأفق الذي سيختطه لنفسه.

الفصل الأول: الانتفاضة

ا. أولى خطوات الانتفاضة

من جانب جامع "قاسمو" وسط مدينة القامشلي، وفي الأول من شهر نيسان من عام 2011، يروي لنا الناشط الكردي خوشمان كدو كيف سار مجموعة من الشبان والشابات، في شوارع مدينة قامشلي، متوجهين إلى دوار "قرموطي"، وهاتفين للحرية، في أول مظاهرة ستخرج في المدينة على إثر خروج مجموعة من المدن السورية وفي مقدمتها مدينة درعا ضد نظام الأسد منتصف شهر آذار من ذاك العام. كان التوتر سائداً بين أوساط الناشطين وبحسب الناشط الكردي أبو كلي: "كانت لدينا بعض المخاوف، هل ننزل إلى الشارع؟، كيف سننزل؟، ماذا سنقول؟، كانت لدينا تجربة عام 2004 وقلنا كان يجب أن نرفع العلم السوري آنذاك، لكي لا يكون في إطار قومي، لذلك رفعنا العلم السوري في 2011 عند جامع قاسمو، مركز انطلاق المظاهرة، الشباب الكرد المنتسبين إلى الأحزاب، الكثير منهم من لم يستطع أن يضغط على أحزابهم للنزول إلى الشارع، هم ساندوا حركة الشباب الكرد وشاركوهم في المظاهرة، في بداية المظاهرة عند جامع قاسمو لم يتجاوز عدد المشاركين حوالي 100 ناشط وناشطة".

وبحسب الناشط "كرم اليوسف"، اجتمع مجموعة من الشبان من أهالي مدينة القامشلي في منزلي، وأخذوا بنقاش وتحليل المجريات المتسارعة التي بدأت بعد مظاهرة دمشق في الخامس عشر من شهر آذار سنة 2011، وما استتبعها من تصعيد في محافظة درعا جنوب البلاد، وتم التركيز في هذه النقاشات حول إمكانية خروج القامشلي في مظاهرات شبيهة بتلك التي خرجت في بعض المدن السورية في تلك الأثناء([2]).

وفعلياً، وعبر هذه اللقاءات التي تكثفت بين الناشطين، تم تحديد بعض أهداف التحرك، الذي كان يجري الإعداد له، وبحسب الناشط محمود كيكي، كان أول شعار تم الاتفاق على الهتاف به في المظاهرة المرتقبة هو شعار: "حرية وبس.."، وكان هذا من اقتراح الناشط الكردي: "سرباز كرمان"، من مدينة القامشلي([3]). وبحسب أبو كلي: "ازداد العدد من جامع قاسمو إلى شارع منير حبيب (الشارع يتوسط جامع قاسمو وساحة الهلالية)، في تلك المدة القصيرة قلّ الخوف عند الناس في الشارع

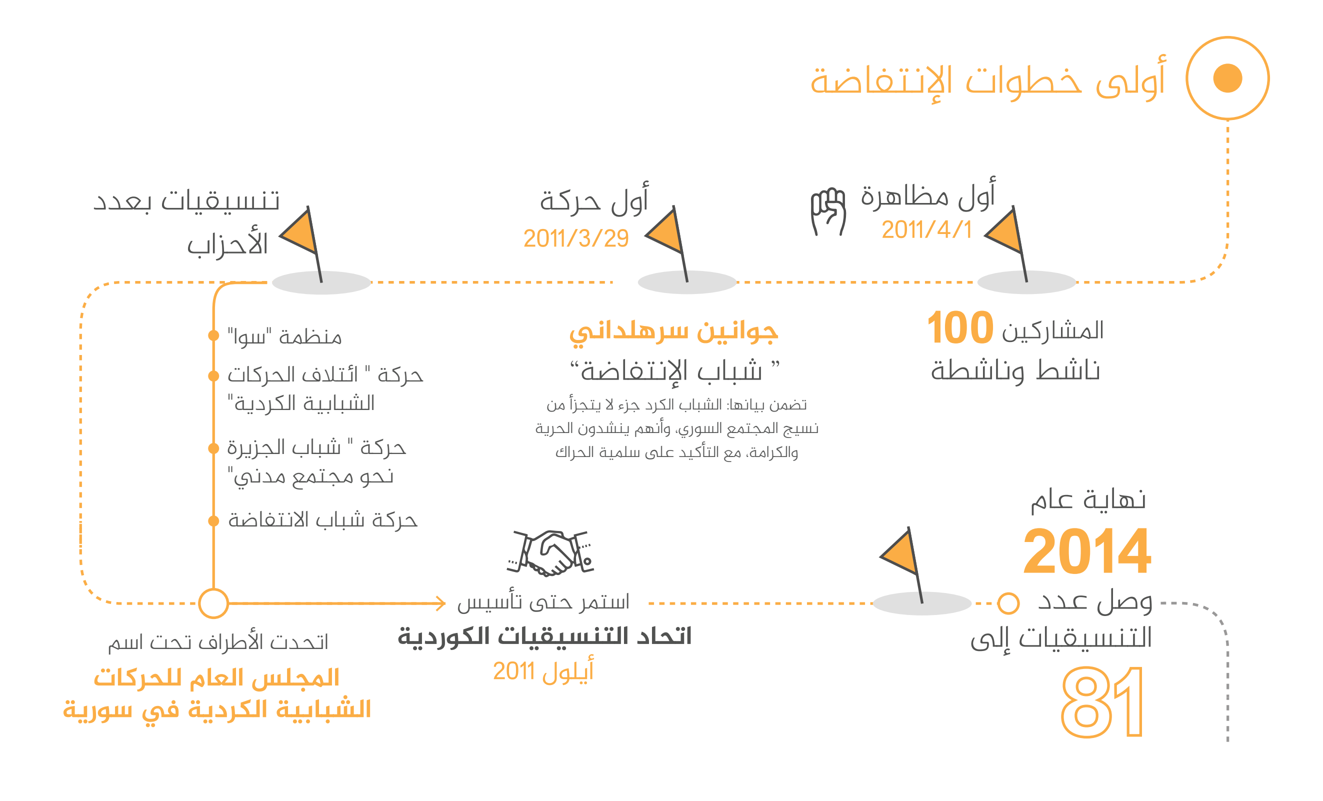
---

[2]- المعلومات في هذه الورقة تم الحصول عليها من شهادات عدد من الناشطين من مدينة القامشلي، وسنورد أسماءهم تباعاً.

[3]- المعلومات في هذه الفقرة والفقرات التي تليها، تم الحصول عليها من شهادة الناشط "محمود كيكي" وهو أحد ناشطي مدينة القامشلي والذي اعتقل على يد قوات الأمن السوري بتاريخ 31-5-2011، على ضوء مشاركته الحراك الثوري في المدينة، وتم الافراج عنه في وقت لاحق.

وأرادوا أن يدخلوا بينهم. عند شارع منير حبيب، وصل عدد المشاركين إلى حوالي 300 شخص، وكان ثمة حوالي بضعة مئات واقفين على الأرصفة، وفي ساحة (الهلالية/ ساحة أوصمان صبري) ازداد عد المشاركين بشكل كبير، وشعاراتهم كانت واضحة مثل: السلام، الأخوة في سوريا ورفض النظام..، وحين سمع الأهالي هذه الشعارات قلّ القلق والخوف لديهم، وانتهت المظاهرة دون أي مشاكل".

بعد خروج المتظاهرين من جانب جامع "قامشلو"، وسيرهم هاتفين حتى وسط المدينة، لم تتعرض لهم قوات الأمن التي كانت منتشرة بكثافة في تلك الأنحاء، كما لم يتعرض أي متظاهر للاعتقال، بل سارت الأمور، وبحسب العديد من الشهادات، على خير ما يرام. وبعد انتهاء المظاهرة، توجه العديد من الشبان الذين كانوا من المنسقين الأوائل للمظاهرة، ومنهم: عبد المجيد تمر، رامان خلف، آراس يوسف والذي كان المسؤول الاعلامي في حركة شباب الانتفاضة، وسرباز كرمان، للاجتماع في بيت أحد الناشطين، وهو بيت الفنان التشكيلي "عبد الغفور حسين"، وكان مهاجراً خارج القطر، واجتمع الناشطون بوجود أخيه عبد الحكيم حسين، والذي يعد أول معتقل كردي في الثورة، حيث اعتقل بعد خروج أول مظاهرة بيومين، وأفرج عنه بعد أربعة أيام، وتم في ذلك الاجتماع البدء بالعمل الجاد من أجل تنظيم خروج المظاهرات وتفعيل الحراك الثوري في المدينة.



لعبت حركة "جوانين سرهلداني" وتعني: "شباب الانتفاضة"، دوراً مهماً في تنظيم أول مظاهرة في المدينة، حيث كانت هذه المجموعة من أولى المجموعات التي ولدت في ظل الأحداث الجارية، وعرف عن أعضائها الانضباط ووضوح الأهداف.

وبحسب الناشط الكردي عبد المجيد تمر، أحد مؤسسي مجموعة "جوانين سرهلداني" في مدينة القامشلي، تأسست المجموعة بتاريخ 20 شباط من عام 2011؛ حيث حاولت مجموعة من الشبان "الكرد" إنشاء صفحة على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك بداية عام 2011، وأطلقوا عليها بدايةً اسم "جوانين كورد"، ولأسباب مختلفة تم تغيير هذا الاسم ليصبح فيما بعد "جوانين سرهلداني"، وتعني "شباب الانتفاضة"، والتي اختار مؤسسيها شعاراً لها، وهو عبارة عن أيل جبلي وعليه عبارة "جوانين كورد ئين روجافا" وأعلاه علم كوردستان مائلاً.

لعبت تنسيقية "جوانين" دوراً فاعلاً بداية الحراك الثوري في مدينة القامشلي، وساهمت إلى جانب فاعليات أخرى في المدينة، في إطلاق أول مظاهرة شهدتها مدينة القامشلي[4]، بتاريخ 1 نيسان من عام 2011، وذلك بالتنسيق مع الفعاليات الثورية في مدينة عامودا القريبة منها؛ وفعلاً خرج في كلا المدينتين (القامشلي وعامودا) العشرات من الشبان في مظاهرة هتف فيها الشبان والشابات للحرية ونصرة مدينة درعا التي كانت تتعرض للقمع في تلك الأثناء على يد قوات الأسد.

في ذلك الوقت، صدر أول بيان سياسي عن مجموعة "جوانين" وباقي المجموعات الأخرى في المدينة، وكان بعنوان: "بلاغ من شباب الانتفاضة"، ونشر بتاريخ 29 آذار من عام 2011. وساهم في صياغته مجموعة من الناشطين الكرد وفي مقدمتهم الناشط دليار ديركي، من مدينة القامشلي.

تضمن البيان مجموعة من التصورات السياسية التي عكست أفكار هؤلاء الناشطين، حيث أكدوا عبر بيانهم هذا على أن الشباب الكرد، جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع السوري، وأنهم كباقي "الشباب السوري الحر" ينشدون الحرية والكرامة والتخلص من حكم الحزب الواحد وسلطة الاستبداد، بحسب نص البيان. مؤكدين على سلمية حراكهم الثوري، معلنين منذ الأيام الأولى لانطلاقة ثورة السوريين على "وقوفهم إلى جانب إخوانهم السوريين في درعا واللاذقية وعموم سوريا". كما أكد الناشطون في بيانهم على الحقوق المشروعة للشعب السوري في الكرامة والحرية وبناء دولة الحق والقانون.

4- مقطع فيديو يظهر خروج أول مظاهرة في مدينة القامشلي، بتاريخ 1-4-2011، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=8k9-9M9PNqQ&hd=1

وككل الحالات السورية، تميزت المظاهرة الأولى في مدينة القامشلي، بالحذر الشديد، والترقب وضعف الإقبال الشعبي عليها؛ إلا أن المظاهرة، ما إن خرجت إلى الشارع هاتفة للحرية، ونجحت في تحدي قوى الأمن السوري، حتى شكلت حافزاً فيما بعد للعديد من الفئات الشعبية التي بدأت ترفد المظاهرات التالية وتشارك بفاعلية فيها، ومن هنا تكمن أهمية تلك المظاهرة "الأولى" والتي شكلت حافزاً لباقي أهالي المدينة.

ب. تنسيقيات بعدد الأحزاب

مع خروج أول مظاهرة في مدينة القامشلي، بداية شهر نيسان من سنة 2011، ولدت أول تنسيقية في المدينة وكانت تحت اسم "شباب الانتفاضة"، وهي حركة، وبحسب العديد من الشهادات، ولدت في تلك اللحظات وليس في وقت سابق، وجمعت شبان من اتجاهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، إلا أن القائمين عليها سعوا ما استطاعوا إلى الإبقاء عليها حركة شبابية مستقلة.

إلا أنه لم يمضي بضعة أسابيع على انطلاق الحراك الشعبي، حتى تكاثرت التنسيقيات، وزاد عددها على الأربع تنسيقيات، جميعها تزعم تمثيل الحراك الشعبي، وتسعى إلى تمثيله عبر وسائل الاعلام.

وبحسب الناشط الكردي يلماز سعيد[5]: "قبل الثورة لم تكن هناك حركات أو تنسيقيات شبابية سوى **حركة الشباب الكرد** التي تأسست في 2005، وهي نفسها التي أشعلت الثورة وأطلقتها في المناطق الكردية المختلفة، ولكن بعد أن غيرت اسمها وهيكليتها وباتت تعمل تحت اسم: **"حركة شباب الانتفاضة"**، تجنبا لملاحقات وضغوطات أمنية، كان ممكن أن تطال أغلب قيادتها التي كانت معروفة للنظام.

في الأسبوع الثاني، بعد أن نجحت تظاهرتا قامشلو وعامودا في الجمعة الأولى، 1 نيسان 2011، خرجت مجموعة شبابية صغيرة باسم حركة **شباب الجزيرة -نحو مجتمع مدني**، وفي الأسبوع الثالث نشأ "**ائتلاف الحركات الشبابية الكردية**" كتنسيقية في قامشلو، وفي الأسبوع الرابع، انشقت منظمة "**سوا**" عن الائتلاف، وبات هناك أربعة أطراف، وهم: شباب الانتفاضة، "شباب الجزيرة"، "الائتلاف"، و "سوا".

اتحدت الأطراف الأربعة تحت اسم: "**المجلس العام للحركات الشبابية الكردية في سوريا**"، واستمر المجلس بعمله حتى تأسيس "**اتحاد التنسيقيات الكوردية**"، في الشهر التاسع لتكون

[5]- شهادة حصل عليها فريق البحث من الناشط يلماز سعيد، بتاريخ 2015.

جزءاً أساسياً منه. حتى تفكك الاتحاد في بدايات عام 2012، حيث انسحبت حركة الشباب الكرد وتركت الاتحاد في أواخر 2011، وكانت جزءاً مؤسساً للمجلس الوطني الكردي. وبقيت الحركة وحدها وحالياً ليس هناك سوى المجلس العام للحراك الشبابي الذي يضم 10 تنسيقيات لا يوجد لهم تواجد حقيقي على الأرض.

ت. الشباب يتحدون "مشايخ" المدينة

رغم المواقف السلبية للأحزاب الكردية الرسمية، من مبادرة شبان المدينة الذين دعوا إلى التظاهر، أواخر شهر آذار من عام 2011، إلا أن الشبان تمسكوا بموقفهم وخرجوا بأول مظاهرة لهم، رغم كل التحذيرات التي تلقوها من شخصيات حزبية مختلفة، حذرت من بطش النظام ومن خطورة الخروج عليه.

وبحسب العديد من الشهادات([6])، عملت القوى السياسية المتواجدة في مدينة القامشلي، بكل ما أتيح لها من وسائل، على دفع شبان المدينة إلى عدم المشاركة في الثورة السورية، وذلك وبحسب الناشط الكدري جهاد درويش، تحت حجج مختلفة، ومنها وجوب الوقوف على مسافة متساوية من النظام ومن المعارضين له، وضرورة الحذر من أي فعاليات ثورية كردية غير محسوبة قد تورط الأكراد في صراع قد تكون ضريبته باهظة.

وبحسب درويش، كانت أحداث انتفاضة الكرد في سوريا سنة 2004، حاضرة في الأذهان، حيث تعتبر الأحزاب والقوى الكردية أن الكرد تركوا بمفردهم في مواجهة بطش نظام الأسد في تلك الأثناء.

ورغم هذه الضغوطات التي مارستها العديد من الأحزاب الكردية، والتي سنناقشها بالتفصيل لاحقاً، على طلائع الناشطين، إلا أنها لم تتمكن من منع مدينة القامشلي وشبابها من الاندفاع إلى الثورة والخروج إلى الشارع هاتفين ضد نظام الأسد.

وبعد خروج أول مظاهرة، وما حققته من تأييد من قبل قطاعات شعبية واسعة، شكل مقدمة لتزايد عدد المشاركين في المظاهرة الثانية، وتوسع رقعة الاحتجاجات في المدينة، شكل كل هذا تحدياً للعديد من الأحزاب الكردية في القامشلي، والتي سارعت وبعد تأكدها من عدم قدرتها على لجم الحراك الشبابي في المدينة، إلى تغيير تكتيكاتها، من خلال محاولة احتوائه عوضاً عن الوقوف علانية ضده. وفي الوقت الذي كانت حركة الاحتجاجات الشعبية تهدد بتجاوز هذه الأحزاب وفقدانها لأي سلطة شعبية لها،

6- المعلومات في هذه الفقرة تم الحصول عليها من الناشط جهاد درويش، القامشلي بتاريخ: تشرين ثاني 2015.

سارعت هذه القوى إلى الاندماج بالحركة الشبابية والاستفادة منها قدر الامكان. وبحسب الناشط أبو كلي: "أرادت الحركة السياسية الكردية أن تصبح وصي على الشباب، بقرار منها ينزل الشباب إلى الشارع وبقرار منها لا ينزل، لكن الشباب لم يرغبوا أن يسلّموا أنفسهم للأحزاب الكردية، لأن لديهم تجربة معهم من قبل، فلم يكونوا واثقين من الحركة السياسية الكردية". وفي المجمل، لعبت الأحزاب الكردية بالإضافة إلى عوامل أخرى دوراً كبيراً في تشتيت حركة الشارع المنتفض، وبحسب الناشط أبو كلي: "في تلك الفترة كانت التحضيرات لتأسيس المجلس الوطني الكردي في سوريا، فقام المجلس بتأسيس تنسيقيات عديدة ليكون في يدها قرار الشارع، كذلك ليكسبوا أصواتهم داخل المجلس الكردي نفسه. كل حزب كردي كان لديه قاعدة اجتماعية، سارع إلى تأسيس تنسيقيات وأطلقوا عليها أسماء مختلفة ونزلت إلى الشارع، وبات القرار الذي تأخذه حركة الشباب الكرد ليس بيدهم، والنظام أيضاً حاول أن يشتت الحراك الشبابي من قبل بعض عملاءه من خلال تغيير وجهة المظاهرات نحو المدينة ليكون سبباً في ضربهم واعتقالهم بحجة التخريب، وتبين ذلك في الأسبوع التاسع إذ تولّى بعض الشباب توجيه الناس نحو المدينة، مع العلم أن المجلس الوطني الكردي كان حاضرا وكان لديه لجنة انضباط وحدث تصادم بينهم وبين الشباب".

على هذه القاعدة، عملت القوى السياسية في مدينة القامشلي جهدها على اختراق الحراك الشعبي في سبيل التأثير فيه، فسعت إلى استقطاب العديد من الشبان الناشطين، كما دفعت باتجاه تأسيس مزيد من "التنسيقيات" والمجموعات الشبابية؛ فعوضاً عن المجموعة التي كانت تقود الحراك في آذار من عام 2011، نشأت أربع مجموعات أخرى بحلول نهاية نيسان\إيار من ذلك العام، وفي نهاية عام 2014 وصل عدد التنسيقيات إلى حوالي 81 تنسيقية، بحسب الناشط الكردي محمود كيكي([7]).

ث. مظاهرات على مرّ الأسابيع

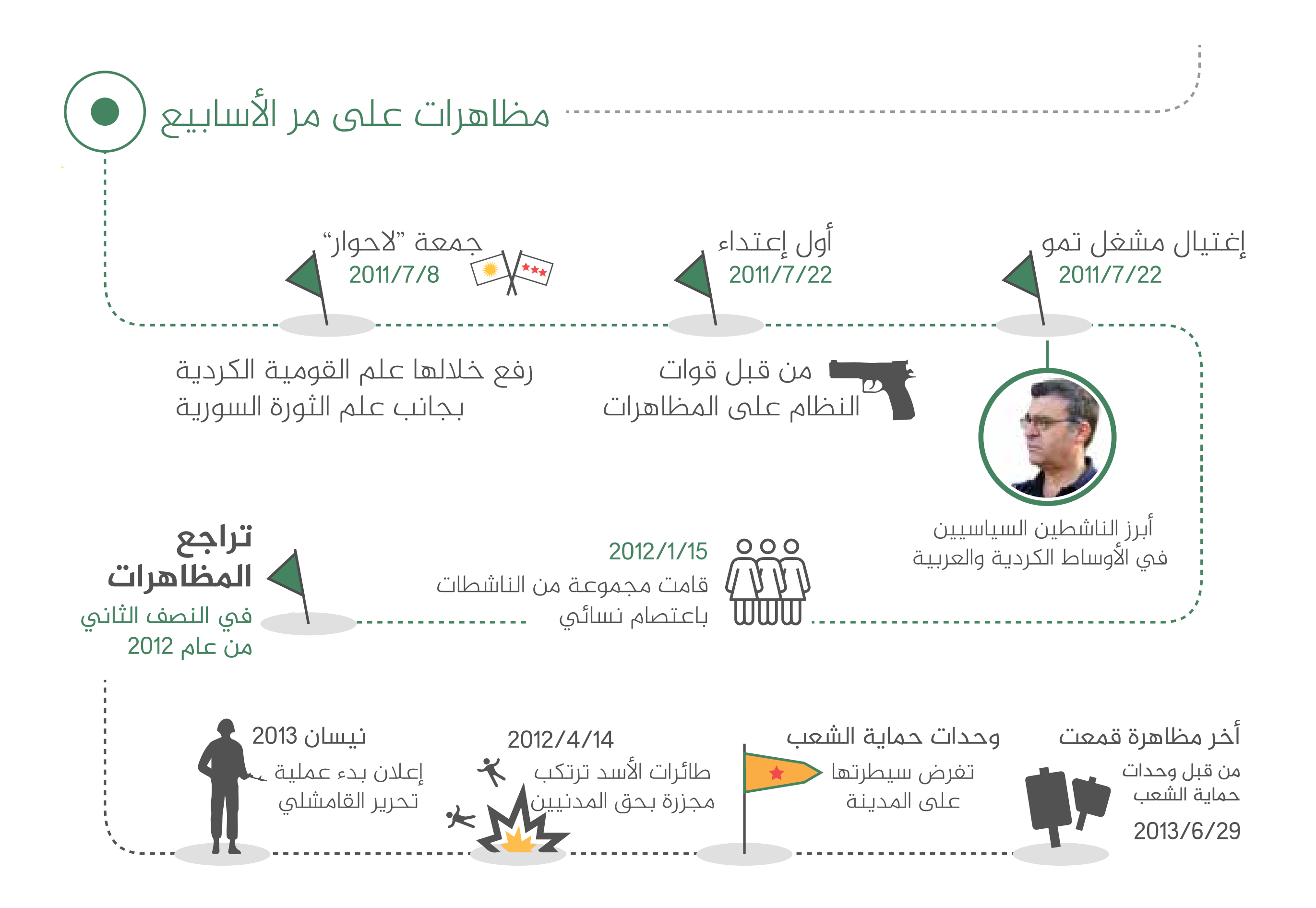
في الجمعة الثانية من شهر نيسان من ذاك العام، والتي دعيت "بجمعة الصمود"، الموافق لتاريخ 8-4-2011، خرجت المظاهرة الثانية في مدينة القامشلي([8])، في هذه المظاهرة نشرت "حركة الشباب الكرد" بياناً باسمها وتبنت تنظيم المظاهرات، واصطدمت لأول مرة مع القوى السياسية المتواجدة في المدينة، حيث توضّح عدم رضى الكثير من الأطراف السياسية الكردية على مشاركة الشبان الكرد لثورة

7- المعلومات هنا حصل عليها فريق العمل من شهادة الناشط الكردي محمود كيكي، تاريخ: تشرين ثاني 2015. القامشلي.

8- رابط الكتروني يظهر خروج ثاني مظاهرة في مدينة القامشلي بتاريخ 8-4-2015، https://www.youtube.com/watch?v=bXY_snOKHi8

شعبهم، وبحسب الناشط السياسي (أبو كلي) فإن القوى السياسية "لم يقبلوا بأن تطالب مدينة كردية مثل قامشلو بالثورة، أرادوا إخمادها، وحين علم الشبان أن ثمة أطراف يريدون إخماد الثورة، كانوا يثورون أكثر، وكانوا يصرون أكثر على النزول إلى الشارع بقوة أكبر"(9).

في تلك المظاهرة تمسك المشاركون برفع العلم السوري، والذي كان معتمداً في أغلب المظاهرات التي كانت تخرج في المدن السورية المختلفة، كما حمل المتظاهرون لافتات مختلفة كتب على بعض منها عبارات باللغة الكردية، وأخرى باللغة العربية، كما هتف المتظاهرون بتلك الهتافات التي كانت سائدة في ذلك الحين في عموم سوريا، مثل: "واحد.. واحد.. الشعب السوري واحد"، وأيضاً: "الله سوريا حرية وبس"، و "حرية.. حرية..". كما شهدت تلك المظاهرة إلى جانب اتساع أعداد المشاركين فيها، مشاركة بعض الشخصيات السياسية ولكن بصفتهم الشخصية لا بصفة أحزابهم الرسمية.



9- الشهادات في هذه الفقرة والفقرة التي تليها، حصل عليها فريق العمل من الناشط "أبو كلي" اسم مستعار، بتاريخ تشرين ثاني 2015.

أثبت شباب الانتفاضة قدرتهم على تحريك الشارع الكردي، وخصوصاً بعد نجاحهم في إخراج أول مظاهرة في المدينة ببداية شهر نيسان، ومن ثم تتالي المظاهرات الي راحت تتسع فيها أعداد المشاركين من أهالي المدينة؛ ودفع كل هذا القوى السياسية الكردية للالتحاق بحركة الشارع التي كادت تفلت من أيديهم؛ وبحسب شهادة الناشط "جاندي"، سعت هذه القوى إلى الضغط على الناشطين بكل الوسائل[10]، إلا أنها، وفي الأسابيع الأولى من انطلاق الثورة، لم تتمكن من التأثير في الناشطين، فعمدت إلى المشاركة في المظاهرات ورفع أعلامها الحزبية، إلا أن ذلك ووجه برفض كبير من قبل المتظاهرين، وبعد الكثير من السجال، تم الاتفاق بين النشطاء على رفع العلم الكردي إلى جانب العلم السوري، وذلك بهدف إظهار مشاركة الكرد السوريين بثورة شعبهم.

واستمر المتظاهرون الكرد في رفع العلم السوري، وهاتفين بشعارات باقي السوريين في مختلف المناطق، حتى شهر تموز من عام 2011، حيث استبدل السوريون العلم السوري "الأحمر" بالعلم الذي سيصبح علم الثورة "الأخضر"، وفي جمعة لا للحوار الموافق ل 8 تموز 2011[11]، رفع المتظاهرون الكرد علمهم القومي إلى جانب علم الثورة السورية، ليصبح العلم الكردي أساسياً في جميع المظاهرات التي تلت هذا التاريخ.

حتى منتصف تموز من عام 2011، وبحسب أغلب الشهادات، لم يتعرض المتظاهرون في مدينة القامشلي لأي اعتداء يذكر من قبل قوات الأمن السوري أو الشبيحة، كما لم يذكر حدوث مواجهات صدامية بين الثوار من جهة، وموالو نظام الأسد من جهة أخرى. إلا أنه وفي تاريخ 22-7-2011، وفي الجمعة التي دعاها الناشطون بجمعة "أحفاد خالد"[12]، تعرضت المظاهرة التي خرجت في القامشلي في تلك الأثناء لاعتداء من قبل قوات الأسد، والتي أطلقت النار الحيّ على المتظاهرين، بالإضافة إلى استخدامها، ولأول مرة، للقنابل المسيلة للدموع، والتعرض للمتظاهرين بالضرب

10- شهادة حصل عليها فريق العمل من الناشط "جاندي"، وهو اسم مستعار، بتاريخ تشرين أول 2015.

11- مقطع نشر على اليوتيوب يظهر علم الثورة السورية وإلى جانبه علم الكرد، بتاريخ: 8-7-2011، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=0Mg7csiHWZk وأيضاً على هذا الرابط بتاريخ 22-7-2011: https://www.youtube.com/watch?v=IUJlbA8iN0Y

12- شريط فيديو على قناة اليوتيوب يظهر فيه قوات الأسد وهي تطلق النار الحيّ على المتظاهرين في مدينة القامشلي، بتاريخ 22-7-2011. على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=NCAe68iayfA، وعلى هذا الرابط أيضاً: https://www.youtube.com/watch?v=kqf9FD2c-_k

بالهراوات والعصي، مما أدى إلى جرح العشرات من الناشطين وتعرض العديد منهم لحالات من الاختناق جراء القنابل المسيلة للدموع.

استمرت مدينة القامشلي في إخراج المظاهرات في كل يوم جمعة، أسوة بباقي المدن السورية، وازدادت كثافة المظاهرات وأصبحت بشكل شبه يومي([13])، في أيام شهر رمضان الموافق لشهر آب من عام 2011. وفي السابع من شهر تشرين أول من ذاك العام، تلقت مدينة القامشلي، صدمة قوية، تمثلت في اغتيال مشعل تمو، أحد أبرز الناشطين السياسيين في الأوساط الكردية والعربية على حد سواء([14]).

فخرجت مظاهرات حاشدة، ضمّت الآلاف من المتظاهرين الذين راحوا يجولون في شوارع المدينة معبرين عن غضبهم، وهاتفين بإسقاط النظام وأتباعه، ومتوعدين بالانتقام لاغتيال "تمو"، المناضل الكردي المعروف بشجاعته وجرأته([15]). وبحسب الناشط كرم اليوسف: "يوم تشييع السيد مشعل التمو أطلق النظام الغازات المسيلة للدموع، لم نكن نتوقع أن يطلقوا النار، كنا عند حديقة قامشلو (المشتل)، رأيت نفسي بين حوالي 10 آلاف شخص كانوا يحاولون المرور من ساحة السبع بحرات إلى مقبرة حي قدور بك، فجأة لم أجد أحد في الشارع، فقط كنت أنا وبعض الأشخاص الذين لم يستطيعوا أن يهربوا من الشوارع الفرعية أثناء إطلاق النار من قبل عناصر النظام، رأيت كيف القناص يريد أن يصيبني، كان مشهداً غريباً، حتى استطعت أن أدخل إلى شارع فرعي، ركضت كثيراً ودخلت إلى بيت لمسيحيين، وأستطعت أن أصوّر الناس وهم يركضون وصوّرت الجرحى، كان هذا أكثر مشهد بقي في مخيلتي".

ومنذ ذلك التاريخ، ازدادت أعداد المتظاهرين بشكل مطرد، حتى ضمت الآلاف من الحناجر الهاتفة للحرية. وأصبحت مدينة القامشلي شبيهة إلى حد بعيد بمدينتي حماه وسلمية، اللتان تمكنت قوى الثورة فيهما في تلك الأثناء من منتصف عام 2011 من تقليص سلطة الأجهزة الأمنية التابعة لقوات الأسد، وفرض سيطرتهم على المدينتين.

13- مظاهرات مسائية في مدينة القامشلي في شهر رمضان سنة 2011، https://www.youtube.com/watch?v=gkYe9x3ugts

14- مظاهرات حاشدة في تشييع مشعل تمو، بتاريخ: 8-10-2011، https://www.youtube.com/watch?v=wKVfMPWyE78

15- برومو الشهيد البطل مشعل تمو، بتاريخ 7-10-2012، https://www.youtube.com/watch?v=E2_1Fhbslos

ومع بداية عام 2012، وبعد مرور نحو عام على انطلاقة الثورة السورية، تحولت المظاهرات في مدينة القامشلي إلى ما يشبه الكرنفالات الشعبية ([16])، حيث ازداد عدد المشاركين في التظاهرات، وبدأ الناشطون بترديد الأناشيد والأغاني الشعبية، والتفنن في كتابة اللافتات ورسم اللوحات المعبرة، وبدأت تظهر في المدينة نشاطات أخرى موازية للتظاهرات الأسبوعية. فشكلت المظاهرات النسائية رافداً جديداً للحراك الثوري، حيث عمدت العديد من الناشطات الكرديات إلى الاعتصام والتظاهر في شوارع المدينة دعماً للحراك الثوري في باقي المدن السورية، ومطالبات برحيل الأسد والافراج عن المعتقلين وغيرها من الشعارات. وفي تاريخ 15-1-2012 قامت مجوعة من الناشطات باعتصام نسائي في وسط أحد شوارع المدينة، وبعدها أصبحت هذه المشاركات النسوية أمراً سائداً على مرّ الأيام([17]).

كما كان للفتيان حصة من هذا النشاط السلمي الذي عمّ المدينة، فخرج العديد من طلبة المدارس بتظاهرات خاصة بهم، رددوا فيها شعاراتهم المناوئة لسلطة الأسد، وغنوا للحرية، التي ما كان لهم أن يرددوا أحرفها لولا شجاعة شعبهم الذي انتفض في آذار 2011([18]).

واستمرت المظاهرات الحاشدة في القامشلي حتى وصلت إلى ذروتها في منتصف عام 2012، حيث قام الناشطون بإزالة أغلب صور الرئيس الأسد، أو تخريبها، والبخ على صور ورموز النظام على مداخل المؤسسات العامة، كما حدث في مظاهرات 22-6-2012، حيث انطلقت مظاهرة في حي قدور بك من جامع أبو عبيدة بن الجراح وسط القامشلي، وقام أحرار قدور بك بالبخ على صورة بشار الأسد في مركز مكافحة التبغ، وعلى مدخل قسم الشرطة([19]).

ج. انتكاسات الحراك الشعبي

16- مظاهرة في مدينة القامشلي بتاريخ 5-1-2012، تظهر حجم المشاركة الشعبية وطبيعة الأغاني التي رددها الناشطون: https://www.youtube.com/watch?v=6AAk1e-IQ0A، وأيضاً على هذا الرابط بتاريخ 13-1-2012: https://www.youtube.com/watch?v=hcA5E4bEdUc

17- اعتصام نسائي في أحد شوارع القامشلي، بتاريخ 15-1-2012، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=LvVU4dku6j4

18- القامشلي، مظاهرة طلابية، بتاريخ: 25-1-2012، يمكن مشاهدتها على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=dMyA-mdZyUM

19- البخ على صور الرئيس الأسد ورموز نظام البعث، القامشلي 22-6-2012، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=CMQMPrUZ-yw

مع بداية النصف الثاني لعام 2012، بدأت مظاهرات القامشلي بالتراجع، وبدأت أعداد المتظاهرين بالتناقص التدريجي، فعوضاً عن التظاهرات التي شهدتها المدينة في بداية العام، والتي ضمت الآلاف من المتظاهرين، باتت المظاهرات في النصف الثاني لعام 2012 لا تستقطب سوى العشرات. وفي تاريخ 3-8-2012([20])، في الجمعة التي أطلق عليها المتظاهرون اسم "جمعة دير الزور"، لم يشارك في هذه المظاهرة سوى قلة من الناشطين، مما شجع قوى الأمن والشبيحة التابعين لنظام الأسد على الاعتداء عليهم وتفريقهم بالقوة، وهو أمر ما كان له أن يتم لو لا ضعف الحراك الشعبي الذي بدأت تظهر علائمه بعد منتصف عام 2012.

وكان المدهش في تلك الأثناء، أنه إلى جانب تراجع أعداد المتظاهرين، حدث تغيير نسبي في طبيعة الشعارات واللافتات التي باتت ترفع في ذلك الوقت، وهي شعارات غلب عليها الطابع الإسلامي، كشعار: "لبيك يا الله.."، أو لافتات مكتوب عليها: "إلا رسول الله"، أو شعار "بالروح بالدم نفديك رسول الله"؛ والأخطر من ذلك كان تسلل بعض الهتافات الطائفية البغيضة إلى صفوف المتظاهرين، حيث هتف بعض الناشطين في المظاهرة التي خرجت باسم "إدلب مقبرة الطائرات" بتاريخ 14-9-2012 بالقرب من جامع ابراهيم الخليل، بهتاف: "هها هي هي بدنا نشيل العلوية"، في إشارة إلى الطائفة التي ينتمي إليها الرئيس الأسد، وهي شعارات كان من الصعب أن نقع عليها في مظاهرات القامشلي قبل ذلك التاريخ([21]). وبحسب الناشط الكردي خوشمان قدو: "لم تشكل هذه الشعارات يوماً سمة عامة لدى الناشطين الأكراد، بل إنها كانت حالات فردية وتظهر في مظاهرات خاصة جداً، وغالباً لا تكون هذه المظاهرات من ضمن المظاهرة الرئيسية التي كانت تخرج من جانب جامع "قاسمو" وسط المدينة"، وعلل خوشمان الأمر في أن من رفع هذه الشعارات هم من ضعاف النفوس، والذين كانوا يمثلون جهات لا علاقة لها بشكل مباشر بالحراك الثوري في المدينة، بدليل أن هذه الشعارات لم ترفع ولا مرة في المظاهرة الرئيسية التي كانت تخرج بشكل دوري وسط المدنية[22].

واستمرت التظاهرات تتراجع وتيرتها في مدينة القامشلي حتى كادت في نهاية عام 2012 أن تضمحل تماماً، باستثناء المظاهرات التي كانت تخرج أسبوعياً في حي "خير بيك" بالقرب من جامع

20- شريط يظهر هجوم الأمن التابع لقوات الأسد على المتظاهرين في مدينة القامشلي بتاريخ 3-8-2013، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=3pZ4ueTNBiU

21- مظاهرة في القامشلي بتاريخ 14-9-2012 يظهر فيها هتافات إسلامية وطائفية، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=EdBdiyYw2Fw

22- شهادة حصل عليها الباحث، من الناشط الكردي خوشمان قدو، بتاريخ: شتاء 2015.

ابراهيم الخليل، والتي لم يتعدى المشاركون فيها العشرات. وهي مفارقة تثير الدهشة، ففي الوقت الذي انسحبت فيه قوات الأسد من أغلب أحياء المدينة، وفي الوقت الذي لم تشهد فيه القامشلي على مرّ الثورة أحداث عنف شبيهة بتلك التي وقعت في باقي المدن السورية، إلا أنه وعوضاً عن أن يشكل كل هذا زخماً للحراك الثوري، يجذره ويدفعه قدماً إلى الأمام، ما حدث هو العكس تماماً مع بداية عام 2013. حيث غابت أصوات الحناجر الهادرة عن ساحات المدينة، كما غابت تلك الكرنفالات الشعبية التي شهدتها المدينة في أوج انطلاقة ثورتها، وغابت تدريجياً المشاركات الواسعة للناشطين. وبحسب الناشط جهاد درويش: "لعبت مجموعة من الأسباب دوراً في تراجع الحراك الشعبي وضعفه، ومنها على سبيل المثال، تسلل "المال السياسي" إلى أوساط الناشطين، وما تسلل معه من نفوذ لقوى وجهات سياسية مختلفة خارجية في معظم الأحيان، لعبت دوراً في تزرير الحراك الشعبي". بينما يرى آخرون، أن القمع الذي مارسه حزب الاتحاد الديموقراطي بحق الناشطين، له الدور الأكبر في تراجع الحراك الشعبي، وهو أمر يبقى مفتوحاً على التأويلات والتحليل.

استمر الحال على ما هو عليه في القامشلي حتى نيسان من عام 2013، حيث أعلنت كتائب تابعة لقوات المعارضة السورية وفي مقدمتها جبهة النصرة على وجه الخصوص، عن بدء عملية "تحرير القامشلي"([23])، وتعرضت المدينة ولأول مرة خلال أحداث الثورة إلى قصف من قبل قوات الأسد، استهدف بعض أحياء المدينة، وردّ مقاتلو المعارضة بقصف المطار وبعض القطع العسكرية التابعة لقوات الأسد([24])، وبدا وكأن شبح الحرب بات يخيم على المدينة، التي تمسك ناشطوها بسلمية حراكهم ورفضهم لأي شكل من أشكال التسليح.

وانقسم الشارع الكردي في القامشلي بين مؤيد لضرورة طرد قوات الأسد من آخر معاقلهم في المدينة، وتحديداً من المطار العسكري، الذي يسيطرون عليه، وبين من رأى في هذه التجربة تكراراً لتجارب شبيهة فاشلة، أفضت إلى نزوح السكان وتدمير الممتلكات([25]).

[23]- الجيش الحر يعلن بدء معركة تحرير القامشلي 12-04-2013، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=roCc0VkUKzI

[24]- مقاتلون تابعون للجيش الحر يتقدمون باتجاه القامشلي، بتاريخ 12-4-2013، https://www.youtube.com/watch?v=De6HSZXe4pM

[25]- تقرير تلفزيوني بعنوان: "معركة القامشلي الاستراتيجية مؤجلة" بتاريخ: 13-4-2013، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=aDJSD7jFaIc

وفي الرابع عشر من شهر نيسان من ذاك العام، ارتكبت طائرات الأسد مجزرة بحق المدنيين([26])، بعد استهدافها لمساكنهم، وأودت بحياة العديد من الأطفال والنساء، وتكررت هذه المجازر التي نفذتها طائرات الأسد العسكرية أكثر من مرة في الريف القريب من القامشلي. وبدا وكأن المدينة قد ذهبت فعلياً في مناخ الحرب والاقتتال([27]). وخيم الحزن على سكان المدينة، وعوضاً عن أهازيج الثورة وما كان يترافق معها من فرح مدوي بقرب انتصار المنتفضين، حلت الأغاني الموجعة والمعبرة عن مرارة ثورة السوريين، كما تظهر هذه المظاهرة التي خرج بها ناشطو القامشلي بتاريخ 19-4-2013، والتي أنشد بها الشبان لشهدائهم الذين خطفتهم طائرات نظام الأسد([28]).

توقفت المعارك في مدينة القامشلي، وفرضت قوات "وحدات حماية الشعب" التابعة لحزب الاتحاد الديموقراطي الكردي سيطرتها على المدينة، بعد خلافات وسجالات طويلة جمعت بينها وبين قوات المعارضة السورية الأخرى. واستمرت المظاهرات بالخروج في مدينة القامشلي، بأعداد قليلة من الناشطين، حتى شهر حزيران 2013، والذي شهد أحداثاً دامية في مدينة عامودا القريبة من القامشلي، والتي شهدت مواجهات عنيفة بين ناشطي المدينة وقوات وحدات حماية الشعب([29]).

بدأ الأمر عندما اعتصم ناشطون كرد في مدينة عامودا، أمام مكاتب حزب الاتحاد الديموقراطي ومطالبته بالإفراج عن المعتقلين من ناشطين وإعلاميين، فقامت قوات حماية الشعب بإطلاق النار على المعتصمين، فسقط في صفوفهم عدداً من القتلى والجرحى، وحدثت مواجهات دامية، على إثرها انتفضت مدينة القامشلي، وخرج الناشطون في مظاهرات عارمة نددت بممارسات حزب الاتحاد

[26]- مجزره يرتكبها النظام بطيران الميغ في ريف القامشلي، بتاريخ 14-4-2013، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=hWNNuDU31XQ

[27]- شريط فيديو يظهر ارتكاب قوات الأسد لإحدى المجازر بحق المدنيين، بتاريخ 17-4-2013، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=VLgGjPI0bsc

[28]- شريط فيديو لمظاهرة في مدينة القامشلي بتاريخ 19-4-2013، https://www.youtube.com/watch?v=j_KqCz3wMqU

[29]- اعتصام اهالي عامودا لأطلاق صراح المعتقلين في سجون الـ"ypg" 17-6-2013، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=p5fn6QUy5UI

الديموقراطي[30]، وتعرض الناشطون هناك أيضاً للقمع من قبل وحدات حماية الشعب، وتصاعدت أحداث القامشلي المنددة بممارسات حزب الاتحاد الديموقراطي وذراعه العسكرية[31].

ومع تمادي قوات حماية الشعب في قمع المتظاهرين، توقفت المظاهرات في المدينة تماماً، وكانت آخر مظاهرة خرجت بتاريخ 29\28-6-2013، والتي تعرضت بدورها إلى قمع من قبل قوات حماية الشعب، بحسب ما أظهره أحد الأشرطة المسجلة[32].

وهكذا، ما عجزت عنه قوات الأسد في منع المتظاهرين من الخروج إلى الشارع هاتفين ضده وضد حكمه الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، نجحت قوات حماية الشعب به، وتمكنت من كسر أحد أهم النشاطات الثورية في المدينة، أي خروج المظاهرات وتعبير الناشطين علانية عن مواقفهم السياسية. حقاً كان حزب الاتحاد الديموقراطي قد نجح، وبالقوة، في منع واستمرار خروج المظاهرات في مدينة القامشلي، كما اتهمه خصومه باعتقال العديد من الناشطين الكرد الشبان، والذين كانت لهم اليد الطولة في استنهاض الحراك الثوري في المدينة بداية عام 2011. فكيف إذن تطورت الأحداث في القامشلي؟ وكيف أدارت القوى السياسية والمجتمع المحلي المدينة بعد إرساء الحكم الذاتي "وتحرير" المدينة؟. هذا ما سنناقشه في الباب الثالث من هذا البحث

30- مظاهرة صامتة تضامناً مع عامودا في القامشلي، الحي الغربي، بتاريخ: 29-6-2013، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=L7WpNmTOKdY

31- تقرير على قناة الجزيرة الفضائية، يستعرض جانباً من أحداث القامشلي وعامودا، بتاريخ 28-7-2013، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=yen9TpLwhvY

32- آخر مظاهرة في مدينة القامشلي بتاريخ 28-6-2013، https://www.youtube.com/watch?v=TSQLxIF2-uo

الفصل الثاني: انتعاش منظمات المجتمع المدني

مع نهاية عام 2013، ومع توقف حركة المظاهرات في شوارع وساحات مدينة القامشلي، انتعش في تلك الأثناء حراك منظمات المجتمع المدني، ونشأ على هذا الأساس العشرات من المنظمات المدنية، والتي انتعش معها النشاط السلمي بكافة أشكاله.

تنوعت أشكال النشاطات المدنية، واتسعت مروحة اهتماماتها، فنشأت منظمات لرعاية الأطفال، كمنظمات الدعم النفسي، أو منظمات رعاية المعوقين، وغيرها، كما نشأت منظمات نسوية، اهتمت بشؤون المرأة عبر تمكينها في المجتمع وتوعيتها على حقوقها ودورها في بناء مجتمعها، ومنظمات أخرى اهتمت بالجانب الثقافي والبيئي وغيرها العشرات من المنظمات. ومن أبرز المنظمات التي نشطت في مدينة القامشلي كان:

ا. منظمة سارا لمناهضة العنف ضد المرأة:

تأسست منظمة "سارا" في تموز عام 2013، وأتت في سياق المؤسسات الناشئة حديثاً في إطار المجتمع السوري في ظل الحراك الثوري الذي ولد مع ثورة عام 2011. وتهدف المنظمة إلى مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة بكل أشكاله، وبحسب التعريف الذي تقدمه المنظمة عن نفسها: "فهي مجموعة من النساء الناشطات بقضايا المرأة، جمعتهن طاولة واحدة تحت عنوان واحد، هو: تقديم الخدمات للنساء، ضحايا العنف الأسري؛ فكانت الخطوة الأولى لتأسيس منظمة مدنية اجتماعية تناهض العنف والتمييز ضد المرأة بكل أشكاله فكانت sara".

وبحسب الإدارية في المنظمة (آخين سنجو) فإن منظمة "سارا" تمارس العديد من المهام ومنها أنها: "تصدر إحصائيات عن حالات العنف ضد المرأة في الجزيرة كل ستة أشهر، من حالات قتل وطلاق وتعدي.. الخ, كما تدعو المنظمة المحاكم، إلى محاكمة الجناة، وتحصيل حقوق المرأة؛ وأيضا تساهم المنظمة في حل المشاكل الأسرية, وتقف المنظمة وقفات احتجاجية ضد العنف الممارس بحق المرأة، وتفتح المنظمة مشاريع صغيرة للمرأة كالأعمال اليدوية، وأيضا تساهم المنظمة في وضع قوانين تضمن حقوق المرأة في المجلس التشريعي لمقاطعة الجزيرة، بحكم مشاركة المنظمة في المجلس".

تطمح المنظمة إلى "أن تلعب دوراً قيادياً، لحماية النساء ضحايا العنف والذين في خطر، مع التركيز على القاصرات المعنفات لإعادة تأهيلهن ليكنّ أعضاء فاعلات في التنمية المجتمعية".

كما تسعى منظمة "سارا" إلى حماية ودعم وتمكين النساء المعنفات، ضحايا العنف نفسياً واجتماعيا وقانونيا واقتصاديا، من خلال تسهيل وصولهن لخدمات الدعم والحماية؛ كما تدعو المنظمة إلى دعم وحماية النساء المعنفات والمهددات بالخطر وتقليل العنف المبني على النوع الاجتماعي اتجاههن.

وفي خضم ظروف الحرب الدائرة في سوريا اليوم، تظهر حاجة النساء، خصوصا الفئات الهشة منهن إلى ضرورة التدخل القانوني لدعمهن، من خلال العمل على محاولة توفير الحماية والمساعدة القانونية الفاعلة للمرأة أمام المحاكم وتقديم الاستشارات القانونية لهن بما يضمن المساهمة في تحقيق هذه الحماية، وهو الدور الذي تسعى منظمة "سارا" إلى القيام ولو بجزء يسير منه.

وبحسب مجموعة "سارا" فإنه: "وبسبب ضعف الجهود الرسمية، ومحاولة العمل الأهلي للتدخل من أجل حماية الحقوق القانونية للنساء المطلقات والمعنفات، إلا أن الملموس بناء على تجربتنا، أن الكثير من العمل ضروري، من أجل محاولة تمكين النساء، والمطالبة بحقوقهن القانونية، في مجتمع يقيم وزناً كبيراً للأعراف والعادات التي تتصف بظلم المرأة".

من أجل كل هذا تقترح المجموعة المساهمة في معالجة مشاكل المرأة، من أجل توفير الحماية لحقوق النساء، من خلال تحسين فرص وصولهن للعدالة. وتحسين مستوى المعلومات والتوعية العامة، والمناصرة حول الحقوق القانونية وتقديم المشورة والعون القانوني والأمان لتستطيع المرأة أن تبدأ حياتها من جديد.

ب. المنظمة الوطنية للشباب الكرد (soz):

تأسست المنظمة الوطنية للشباب الكرد "soz" في 22-10-2013 من قبل مجموعة من الشباب الكرد الذين شاركوا في إشعال الثورة في المناطق الكردية[33].

عندما تم الإعلان عن تأسيس منظمة soz انحلت جميع التنسيقيات الكردية في المناطق الكردية لتجتمع في منظمة واحدة هي منظمة soz[34]. وأتى تشكيل المنظمة انطلاقاً من "الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وتشتت التنسيقيات الشبابية، التي حالت دون أن يكون للشباب دور في المعادلة

33- من هي المنظمة الوطنية للشباب الكورد SOZ ؟، اذاعة "وطن"، على الرابط: http://www.watan.fm/politic-news/3470-soz

34- للاطلاع على نص البيان الصادر عن المنظمة، راجع موقع ولاتي نت: الإعلان عن المنظمة الوطنية للشباب الكورد (SOZ) على الرابط التالي: http://www.welati.info/nuce.php?id=10779&niviskar=288&cure=3

السياسية وعملية التغيير المنشودة، فكان لزاماً علينا نحن الشباب الكرد توحيد الطاقات وتوجيه بوصلة النضال إلى هدف واحد وذلك بتشكيل المنظمة الوطنية الشباب الكرد (سوز) التي تضم قوى شبابية فاعلة ومؤثرة على الساحة الكردية السورية". وتطمح منظمة الشباب الكرد (سوز) إلى إقامة أفضل العلاقات مع الأحزاب السياسية الكردية والسورية في آن، دون أن تكون تابعة أو منقادة من أي طرف أو قوة سياسية. بينما كانت أهم شعارات المنظمة: "من عاش يوما في المعتقل.. دافع دهراً عن المعتقلين، سوريا متعددة الأعراق والأديان، نحو سورية دولة ديمقراطية تعددية اتحادية، الشباب شركاء القرار.. إلخ".

من أهم الشباب المؤسسين لهذه المنظمة: شبال ابراهيم، آزاد عطا، عبد الرحمن جوهر، منذر اسكان، يوسف تمر وغيرهم من الشباب الثائر الكردي.

وبحسب التعريف المنشور على صفحة المنظمة فهي: "منظمة كردية وطنية، انتماءها الوحيد هو إلى الوطن سوريا، وهي تؤمن بسوريا حرة ديمقراطية، وتهدف إلى التعايش المشترك في ظل دولة سورية تضمن حقوق كافة مكونات الشعب السوري، وتطبق فيها حقوق المرأة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل، في بيئة جيدة، بعد أن ساءت أوضاع المجتمع السوري وخاصة الأطفال".

المنظمة غير ممثلة في الجسم السوري المعارض على الرغم من أن الشباب الثوري الكردي ومن ضمنهم منظمة سوز يمثلون نسبة عالية من الشارع الكردي.

كثير من شباب هذه المنظمة تعرضوا للاعتقال والتعذيب من قبل النظام أو من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي الـ PYD، ومن بينهم "شبال ابراهيم"، الذي قضى سنتين في سجون النظام في القامشلي، ثم نُقل إلى فرع المخابرات الجوية في دمشق، إلى أن تم الافراج عنه و لُقب بـ (أمير الحراك الشعبي). وأيضاً آزاد عطا الذي اعتقل من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي، ويوسف تمر الذي تعرض للاعتقال والتعذيب من قبل النظام في دمشق، وغيرهم كثيرون أيضاً.

تسعى منظمة سوز "لبناء نظام ديمقراطي وتأطير طاقات الشباب للعب دور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية وتعمل على نشر ثقافة حقوق الانسان وإحياء المجتمع المدني وتدافع عنها. و تتبنى نظاما داخليا إداريا يعمل على تعزيز العمل المؤسساتي".

مازال شباب soz الوطنيون مستمرين في مسيرة المظاهرات السلمية داخل سوريا وخارجها في بلاد اللجوء حيث ينظمون الاعتصامات في ساحات سويسرا وألمانيا وغيرها مطالبين بإسقاط النظام وبالإفراج عن المعتقلين السوريين.

ت. مركز آريدو للمجتمع المدني والديمقراطية:

تأسس مركز "آريدو" في 1 مايو، 2013، وباشر عمله باعتباره: "مؤسسة اجتماعية مستقلة غير ربحية، تهدف إلى دعم ونشر ثقافة المجتمع المدني، ضمن مختلف شرائح المجتمع السوري". ونشط المركز في العديد من المدن السورية وعلى وجه التحديد مدن محافظة الحسكة، تلك التي تحظى بتواجد مكثف للأكراد فيها.

ساهم مركز "آريدو" في العديد من النشاطات المدنية التنموية والثقافية، ونظم العديد من الحملات، حيث أطلق المركز حملة "حلمي طفولتي" الهادفة لدعم الأطفال المتعرضين للصدمات نفسيا وذلك في مدينة القامشلي، وذلك بالتعاون مع المنظمة الآثورية الديمقراطية، والتي استقبلت في مقرها حفلاً للتعريف بالحملة، حيث شهدت الحملة حضوراً شعبياً لافتاً من أبناء المدينة بالإضافة إلى الأهالي النازحين، حيث هدف الحفل التعريف بالحملة التي استمرت قرابة العشرة أيام.

كما قاد المركز حملة أخرى بعنوان "حملة وثّق"[35]، والتي بدأت بتاريخ 20/8/2013 والتي أطلقها كل من مركز آريدو للمجتمع المدني وائتلاف شباب "سوا" برعاية مركز توثيق الانتهاكات في سوريا, وبدأت الحملة بعرض محاضرة تعريفية عن التوثيق وأهميته وكيفية توثيق الانتهاكات ألقتها المحامية أفين أحمد في مقر المنظمة الآثورية الديمقراطية في مدينة القامشلي، تخللها عرض لبعض مقاطع الفيديو الداعمة للموضوع، كما تم توزيع عدة نماذج من استمارات انتهاكات حقوق الإنسان المصممة من قبل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

وإلى جانب الحملات التي عمل عليها المركز، عمل أيضاً في مجالات ثقافية وفنية مختلفة، ومنها "حملة سينما باص"، بالتعاون بين ائتلاف شباب سوا ومركز آريدو للمجتمع المدني والديمقراطية. وجاء في تعريف هذه الفعالية أنها تدعو إلى نبذ العنف، والحد من الشرخ الحاصل بين المكون السوري على اختلاف ألوانه ومشاربه، وهو شيء يحتاج إلى التعاضد والتكاتف بين المنظمات والنشطاء المدنيين للعمل لوضع اللبنة الأساس لبناء سوريا لكل السوريين، سوريا دولة القانون.

---

[35]- حملة وثق: http://www.youtube.com/watch?v=zC2fLyStrzg

وبحسب أدبيات مركز "آريدو"، يبقى الحـراك المدني الحل الأنجع في بناء مجتمع مؤسساتي، خاضع لآلية المراقبة والمحاسبة والردع. وهو المأمول منه دائما في بناء وطـن يتسع للجميع، يتساوى فيه المواطنون بالواجبات والحقوق دون أي تمييز.

كما أكد المركز على الحاجة الماسة للطاقات والقامات الشبابية المدنية، في التعاون والعمل بغية سد الثغرات أمام أي نعرات طائفية وقومية بعد بروز نتوءات النزاع المسلح بين طرفي الصراع في سوريا، إلى جانب العمل في الحد من اتساع الهوة بين كل الأطياف. وذلك عبر بناء مظلة جامعة تشجع الفسيفساء السوري في المدينة مبدأ الحوار، وتشجع على التواصل في تعزيز الثقة والأمان.

ث. مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا

تأسس مركز المجتمع المدني والديموقراطية في سوريا، في 1 ديسمبر 2011، وهو مركز سوري مستقل يعمل على دعم وتقوية المجتمع المدني والديمقراطية، وتعزيز قيم الحرية والعدالة والعيش المشترك، من خلال تحليل الواقع وصياغة الحلول وتطبيقها.

في البداية كان مؤسسو المركز عبارة عن أربعة أشخاص أحدهم في أمريكا والآخر في إسطنبول واثنين في داخل سوريا، وكانَ التواصل بين المؤسَّسين يتمُّ عن طريق شبكة الانترنت وبعد نقاشات طويلة توصلت المجموعة إلى فكرة بناء منظمة سورية وفق المعايير المدنية الحديثة، أطلقوا عليها اسم "مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS "، حيث تم إطلاق المركز في 1\12\2012.

وبحسب التعريف الذي نشره المركز على موقعه على الويب فإن: "مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا, هو مركز سوري مستقل وغير ربحي, مقره مدينة غازي عينتاب في تركيا, تأسس في 1/12/2011 من قبل مجموعة من الناشطين والناشطات السوريات في الداخل والخارج"([36]). وبحسب الناشطة في المركز دنيا فواز لحكاية ما انحكت، تم افتتاح أول مكتب رسمي للمركز في مدينة القامشلي في شباط من عام 2013، حيث تم الحصول على ترخيص من قبل الهيئة الكردية العليا وتم بعدها مزاولة عملهم.

وبحسب الناشط "ريناس سينو" لمدن في الثورة: "في البداية كان نشاطنا مقتصر على الانترنت، قمنا بإجراء ورشات عن طريق السكايب، حيث كان يحضر هذه الجلسات بحدود 15 ناشط وناشطة، وقد

[36]- موقع مركز المجتمع المدني والديموقراطية في سوريا على الويب: http://ccsdsyria.org/arabic/

اقتصرت هذه الجلسات على تنمية القدرات، وأيضا على المقاومة المدنية وأمور أخرى مرتبطة بالتربية المدنيَّة والتّوعية بالديمقراطيَّة".

ويهدف المركز إلى تعزيز قيم الديمقراطية وتأصيلها ضمن المجتمع السوري، والسعي إلى رفع سوية الوعي المدني لدى المواطن السوري، بالإضافة إلى نشر الثقافة المدنية، وابتكار طرق جديدة لتوصيلها إلى المجتمع. كما سعى المركز إلى العمل على إزالة مخلفات الاستبداد وتبعاته على المجتمع المدني في سوريا، ضمن استراتيجية قائمة على تحليل معطيات الواقع، وصياغة الحلول بالاستناد عليها. وركز المركز عبر نشاطاته على إزالة العراقيل القائمة أمام نشوء فكر مدني ديمقراطي، والعمل على توفير كل سبل الدعم للحراك المدني والديمقراطي في سوريا.

للمركز نشاطات متعددة، تراوحت بين الندوات التثقيفية والحملات ذات الأبعاد الاجتماعية والتنموية، وغيرها من النشاطات، وبحسب "عباس موسى" عضو المنظمة والقائم على عمل ورشات المنظمة "لحكاية ما انحكت": "تعمل المنظمة على المستوى الإقليمي, ويعتبر مكتب قامشلو الأكثر نشاطا من بين تسع مكاتب للمنظمة في سوريا, إذ تفتح المنظمة ورشات تدريبية وتقوم بحملات توعية وإعلامية، كحملة (من نوروز إلى آكيتو)، وتلقي المنظمة محاضرات دعم مبادرات ضمن برامج معينة، كبرنامج من أجل مستقبل سوريا ضمن شبكة (أنا هي), وأيضا حملة (منقدر) ضمن شبكة أمان, وأيضا تقوم المنظمة بلقاءات مع موارد السلام وتفعيلها على المستوى الاجتماعي والسياسي. وبحسب دنيا فواز: عمل المركز في العديد من المشاريع ومنها مشروع نساء من أجل مستقبل سوريا، ومشاريع حول العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى عدد من الحملات كحملة "أنا هي".

وكان المركز في وقت سابق قد نظم حملة بعنوان: "من نوروز إلى أكيتو"، بالتعاون مع شبكة أمان السورية، ومجموعة من النشطاء المدنيين، وذلك لنشر ثقافة وقيم تقبل الآخر بين المجتمع، في مدينة القامشلي.

وبحسب "دنيا فواز" مديرة مكتب قامشلو لمركز المجتمع المدني، فإنه: "في وقت يبدو فيه التطرق لمفاهيم كالعيش المشترك، وبناء جسور الثقة بين المختلفين معادلة صعبة وغير مجدية في كثير من الأحيان. ولأننا مؤمنين أن الحل لهذا التعايش هو الاعتراف بالآخر المختلف عنك، والانطلاق من الذات

وكسب الحوار مقدرة لفتح أفق فهم طبيعة اختلافنا، نسعى وبطرق مختلفة لنشر هذه المفاهيم، ولكي نتلمس العيش المشترك لا بد من فهم وحوار عميق لما يعيق هدفنا"([37]).

وشملت الحملة عدد من النشاطات منها نشر سبع لوحات طرقية بأحجام كبيرة معلّقة في مناطق مختلفة من مدينة القامشلي (مدخل القامشلي، دوار العنترية، دوار البلدية، القادسية، مشفى السلام، دوار مدينة الشباب، ساحة أوصمان صبري، دوار المطار)، تحمل رسائل مختلفة باللغات (الكردية – العربية – السريانية)، تدعو إلى قيم الحملة من تقبّل الآخر، وثقافة الاختلاف، والتركيز على الحوار كنافذة لمعرفة الآخر.

بالإضافة إلى الحملات التي قادها المركز، ساهم أيضاً في إطلاق ورشات تدريبية، ففي إطار نشاطات برنامج (تطوير المنظمات) أحد برامج مركز المجتمع المدني والديمقراطية، أقام المركز ورشة عمل تدريبية حول التخطيط الاستراتيجي في مدينة أورفه التركية وذلك أيام 19-20-21\1\2015. استهدفت تجمع فعاليات كوباني (عين عرب) الذي يضم 7 منظمات كردية تعمل في مجالات مختلفة (ثقافية – حقوقية – المرأة والطفل – مدنية)، قدم من خلاله المركز تدريبه وخبراته ل 15 مشترك من أعضاء الفعاليات، تمثل الجانب النسائي بحضور 4 مشتركات و11 مشترك من الرجال.

كما صدر عن المركز مجموعة من الكتب من بينها كتاب "دراسة استقصائية في العدالة الانتقالية في سوريا"، حيث ركز الكتاب على مفهوم "العدالة الانتقالية"، باعتباره واحداً من المفاهيم الحديثة، وجاء في تعريف الكتاب: "تمر سوريا اليوم في مخاض صعب نحو التحول الديمقراطي والسياسي، وحتى الآن لا يستطيع أحد أن يضع أي تصور شامل للعدالة الانتقالية التي تناسب الحالة السورية، لأننا لا نستطيع التنبؤ بالشكل التي سوف تنتهي به الأزمة السورية، مما يثير التساؤل دائما حول شكل عملية الانتقال"([38]).

كما سعى المركز إلى مد جسور التواصل مع العديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى، وبحسب مدير المركز "ريناس سينو": "نحن لدينا استراتيجيَّة واضحة ورؤية واضحة بهذا الخصوص، حيث نحن نرى أنه من الصعب جدا أن تستطيع منظمة بمفردها من تقوية المجتمع المدني وترسيخ الديمقراطية، فنحن ندرك تماما بأننا بحاجة إلى عدد كبير من المنظمات، حتى نستطيع تغطية ما ترتب عن سنوات

37- حول هذه الحملة راجع: ‹من نوروز إلى أكيتو› حملة مدنية لنشر ثقافة تقبل الآخر في قامشلو"، أحمد شويش على موقع آرا نيوز، بتاريخ، بتاريخ 16-4-2015.

38- رابط الكتروني لتحميل كتاب "دراسة استقصائية في العدالة الانتقالية في سوريا": http://cutt.us/0FY0Y

الدكتاتورية، وما نتج عن الحرب الدائرة حاليا لذلك عملنا على التشبيك بين المنظمات المحلية والمنظمات الدولية، بهدف الاستفادة من خبرات هذه المنظمات وكنوع من الدعم للمنظمات المحليَّة حتى تتطوَّر، كما قمنا بتقديم الاستشارات والنصائح إلى الكثير من المنظمات فيما يتعلق بالإدارة وقدمنا الكثير من التسهيلات اللوجستية".

ج. ائتلاف شباب سوا:

وهو منظمة شبابية مدنية مستقلة تعمل لنشر قيم العدالة والمساواة والتعايش المشترك، من خلال ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وبناء قدرات الشباب وتنميتها.

وبحسب ما جاء على صفحة الائتلاف على الفيسبوك، فإن "ائتلاف شباب سوا تجمع شبابي طوعي، مدني مستقل، إنساني الملمح والرؤية، تشكل من قوى الشباب المتخذة للحرية هدفا، والمناوئة لتأبيد الاستبداد وديمومته، يعمل من أجل إلغاء جميع القوانين الاستثنائية، وإعادة صياغة دستورا جديد لسورية، بما ينسجم مع التنوع القومي والديني والاثني، يحفظ حقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم الأساسية، ويعتبر نفسه جزء من الحراك الديمقراطي العام، ويهدف إلى المساهمة في التأسيس لثقافة الرفض الفعلي لما هو بائد وعقيم ومدان كمدخل لبناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة الحق والقانون عبر الأساليب السلمية، من احتجاجات وتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاج السلمي".

تأسس ائتلاف شباب سوا في 23-4-2011، وبعد حوارات ولقاءات بين مجموعات شبابية مختلفة ومتعددة المشارب السياسية والمعرفية، اتفقت على المشاركة في قيادة الاحتجاجات والتظاهرات السلمية في جميع مناطق تواجدها. ومن المبادئ التي يقوم عليها ائتلاف سوا:

- يعتبر ائتلاف شباب سوا نفسه جزء من الحراك الديمقراطي العام، للوصول إلى تغييرات جذرية في بنية النظام القائم، وصولا إلى الدولة المدنية عبر الوسائل السلمية.

- يعتبر ائتلاف شباب سوا نفسه حركة احتجاجية ضاغطة ومساهمة في صياغة مستقبل سوريا.

- ينبذ العنف أيا كان مصدره ويرفِضِ أي شكل من أشكال التسويق له.

- ليست له أجندة خارجية ويعمل من أجل سورية دولة مدنية وديمقراطية.

- يعتبر القضية الكردية في سوريا قضية وطنية بامتياز، تستلزم النظر إليها بوعي سوري مشخص، بعيدا عن تراكمات المد القومي العروبي في منتصف القرن المنصرم، وما تمخض عنه من قصور في

الرؤية، وعسف متراكم، ويتجسد ذلك في الوعي بالمواطنة الحقة، المرتكزة على الاختلاف، والإقرار بالتعددية السياسية والتاريخية والثقافية.

ح. بيت مانديلا:

تأسس "بيت مانديلا" كأحد مشاريع منظمة "PEL- Civil Waves" بتاريخ 16-12-2013 من مجموعة من الناشطين، وهو وبحسب ما ورد على صفحة المركز على الفيسبوك: "بيت سوري شبابي مستقل, ويتخذ من قيم السلام والتسامح والحرية مبادئ أساسية. يسعى الى تحقيق التنمية المستدامة في مدينة القامشلي, كما يعمل البيت على نشر ثقافة الحوار على المستوى الفردي والتنظيمي"[39].

تمت تسمية البيت "بيت مانديلا" انطلاقاً من رمزية مانديلا في النضال السلمي ضد الاستبداد، وما يحمله هذا الفكر من مضامين إنسانيَّة يحتاجها السوريون اليوم بعد عسكرة الواقع السوري وخلط الحابل بالنابل. إذاً "بيت مانديلا" هي حاضنة مدنيّة للمنظمات والمجموعات الشبابية التي تعمل في مدينة القامشلي، وتوفّر لهم البيئة التحتيّة، والدعم اللازم لإنجاح مشاريعهم المدنيّة.

يسعى البيت الذي افتتح في مدينة القامشلي بتاريخ 10-1-2014، إلى تحقيقِ التّنمية المستدامة في المدينة، من كافّة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة، وذلك من خلال ورش تدريبيّة عن مواضيع مثل الديمقراطية والعدالة الانتقاليّة، مع التركيز على نشر ثقافة الحوار بين كل مكونات المجتمع السوري في منطقة الجزيرة.

ويعمل بيت مانديلا على:

1- بناء القدرات لدى الشباب، وإعداد الدراسات، حيث يعمل على تمكين المجتمع بالمهارات التي تعزز التفكير الابداعي واتخاذ القرار والمشاركة الفعالة.

2– إقامة مشاريع تهدف الى تعزيز الحوار السلمي والعيش المشترك بين مكونات المجتمع في مدينة القامشلي.

3- يشجع "بيت مانديلا" على المبادرات المدنية في الانطلاق وتطوير نفسها وأفكار المشاريع لديها عبر توفيكر أكبر قدر ممكن من الشروط الموضوعية لها.

[39]- صفحة المركز على الفيسبوك: https://www.facebook.com/MandelaHouse/timeline

وبحسب "غاندي سعدون" أحد المشرفين عن بيت مانديلا: "بيت مانديلا مركز خدمي يقدم خدماته لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها، وكذلك أي شخص يحب تقديم خدمة للمجتمع، وكل أجهزة المركز وكوادره في الخدمة، إما من خلال العمل المشترك معاً، أو من خلال تقديم المساعدة لهم"[40].

يتألف "بيت مانديلا" من ثلاثة أقسام رئيسية، وهي غرفة مجهزة بشاشة عرض لإلقاء المحاضرات والأفلام، بالإضافة إلى غرفة مطالعة تحوي كتب متنوعة، يعمل القائمون عليها بتوفير أغلب الكتب التي يطلبها زوار البيت، كما يحتوي البيت على غرفة للعمل الميداني حيث يتم فيها العمل على النشاطات وطباعة المنشورات. بينما تتكوَّن إدارة البيت من ثلاثة أشخاص، هم "أسامة أحمد، روزان، وغاندي سعدو".

عمل الفريق سابقاً في عدّة مشاريع، كـ "مهرجان الربيع الأول" و "سينما باص" و"ماراتون السلام"، واتّفقَ النشطاء الثلاثة على فكرة إنشاء البيت، وتقاطعت الأفكار مع أفكار منظّمة "بيل" المدنيَّة، وقامت المنظمة الأخيرة بتقديم الدعم المادّي واللوجستي لهم.

قام المركز بإصدار كتاب «حديقة اللغات» وهو مشروع لـ «بيت مانديلا» وبالتعاون مع «كلنا مواطنون»، ويهدف الكتيب إلى التعريف باللغات المحلية المحكية في «الجزيرة» السورية /محافظة الحسكة من الكردية والعربية والسريانية والأرمنية.

وبحسب ليلى خلف إحدى أعضاء بيت مانديلا: "بيت مانديلا يقوم على أسس السلام والتسامح والحرية، هو بيت للشاب السوري المستقل، نسعى من خلاله لتحقيق التنمية في مدينة قامشلو، وذلك من خلال الورشات والمحاضرات التي يشرف عليها أعضاء المكتب، كما نترك الباب مفتوحاً أمام مختلف منظمات المجتمع المدني لتقديم ورشاتها ليكون البيت مكاناً للحوار، ونشر ثقافة السلم الأهلي"[41].

40- حول ذلك، راجع: افتتاح بيت مانديلا في قامشلو، شيلان برو. ميران حسين، بتاريخ: 10-1-2014، على موقع آرا نيوز"ARA News".

41- حول ذلك راجع: «بيت مانديلا» يفتتح مقره الجديد في قامشلو، يفانا عبد الحليم، بتاريخ: 13-8-2015، على موقع ARA News.

ومن نشاطات المركز، إجراء العديد من الندوات والمحاضرات، التي تتناول قضايا متنوعة، بيئية واجتماعية وثقافية وسياسية وغيرها. ففي تاريخ 5-10-2015، أقيم في بيت مانديلا مؤتمر صحفي لنشر تقرير "روج" لحماية البيئة، من إعداد مجموعة من المختصين في مركز روج ومن تحرير وتدقيق "عباس موسى"، تم نشر وطباعة التقرير برعاية بيت مانديلا وتطرق محور الندوة إلى البيئة وتلوث الهواء.

كما عقدت في بيت مانديلا بدعوة من الاتحاد النسائي الكردي ومنظمة المرأة الحرة وجمعية افرين جلسة حوارية عن المناهج التعليمية الصادرة عن الإدارة الذاتية الديمقراطية، وذلك في إطار النشاطات التي يقوم بيت مانديلا برعايتها.

خ. جمعية شاوشكا للمرأة:

تأسست منظمة "شاوشكا" في 18 يوليو، 2012، وهي عبارة عن "جمعية اجتماعية ديمقراطية مستقلة، تسعى للنهوض بالمرأة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، في إطار تفعيل وتنشيط الحراك الاجتماعي الأهلي في سوريا. بحسب الوصف الذي جاء على صفحة المنظمة على الفيسبوك[42].

وتقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ وأهمها: التركيز على فكرة العمل الجماعي الطوعي، وتقوية وتنمية الروابط الاجتماعية والأسرية، الحفاظ على الاستقلالية السياسية وتبني الحيادية، والعمل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المختلفة، والاعتماد على الذات فيما يخص التمويل عبر الاشتراكات والتبرعات من قبل أعضاء المنظمة.

وتهدف المنظمة إلى:

1- الدفاع عن حقوق المرأة، وحمايتها من كل أنواع القمع والتسلط والظلم الاجتماعي والعنف الأسري، ورعاية الطفولة والأمومة.

2- توعية المرأة ثقافيا وفكريا لتمكينها من امتلاك المعرفة اللازمة لبناء الأسرة بالتآزر مع الرجل.

3- مساعدة المرأة من خلال تأمين فرص العمل لها عبر افتتاح مشاريع صغيرة.

4- إقامة ورشات التدريب والتطوير المهني.

42- عنوان منظمة شاوشكا على الفيسبوك: https://www.facebook.com/KomelaSawiska?ref=ts&fref=ts

كما تدأب الجمعية على مناقشة العديد من الروايات السورية والعالمية عبر الصالون الثقافي الذي تديره، وذلك بشكل دوري، ومن الروايات التي نوقشت في هذا الصالون الثقافي رواية السوري خالد خليفة "لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة"، ورواية "السجينة" للروائية مليكة أوفقير، وغيرها العديد من الروايات الأدبية.

د. الشبكة الآشورية لحقوق الإنسان:

تأسست الشبكة الآشورية لحقوق الإنسان في سوريا، في العشرين من شهر أيار العام 2011، وذلك تلبية لفراغ حقوقي ملأ الساحة السورية في ظل ما شهدته المدن السورية الثائرة من انتهاكات فاضحة وجرائم موصوفة ارتكبتها ميليشيات النظام. وذلك بحسب التعريف الذي ورد على صفحة الشبكة على فيسبوك[43].

وقد حققت الشبكة إنجازات كثيرة خلال السنوات الماضية ومنها، اعتماد العديد من الوسائل الإعلامية والمراكز الحقوقية على المعلومات التي كانت تنشرها الشبكة حول انتهاكات حقوق الانسان في سوريا. كما داومت الشبكة على إصدار البيانات الدورية، حول الانتهاكات والاعتقالات والأحداث التي شهدتها وتشهدها الساحة السورية.

ودأبت الشبكة على إطلاق عدد كبير من حملات التضامن مع معتقلين سوريين كان أبرزها حملة التضامن مع الطلاب الآشوريين المعتقلين في الجامعات السورية، وحملة التضامن مع المعتقل جيمي شاهينان، وحملة التضامن مع يعقوب حنا شمعون المعتقل منذ العام 1985.

كما ساهمت الشبكة في إطلاق عدد كبير من حملات التضامن مع الثورة السورية أبرزها حملة "شموع الأضحى" وحملة "ميلاد الحرية" التي شارك فيها قياديون من المجلس الوطني السوري، وحملة "شهداء من أجل الوجود والحرية" (الأولى والثانية)[44]. كما قامت الشبكة بحشد التأييد الدولي في قضية المعتقل يعقوب حنا شمعون، عبر اللقاءات مع المنظمات الدولية، وإقامة عدد من التظاهرات وإصدار البيانات وحملات التضامن المتلاحقة للمطالبة بإطلاق سراحه تكللت بخبر الإفراج عنه في 14 أذار 2012 بعد سبعة وعشرين عاما.

43- عنوان المنظمة على فيسبوك: https://www.facebook.com/Assyrian.Network/timeline

44- حملة "شهداء من أجل الوجود والحرية، http://www.youtube.com/watch?v=uWZox1i17Jk

وكان للشبكة دور كبير في نقل ملف أقدم معتقلين مسيحيين في السجون السورية وهما فهمي نانو وملكي يوسف إلى المنظمات الدولية المختصة لمتابعة قضيتهما.

ذ. مركز التآخي للديمقراطية والمجتمع المدني:

مركز التآخي للديمقراطية والمجتمع المدني[45]: منظمة غير حكومية، وهو مؤسسة مستقلة عن كافة الجهات والهيئات تأسس برعاية من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، تتوزع مكاتبه في مدينة الحسكة ومدينة قامشلي ومدينة سرى كانيه "رأس العين". تأسس في (1/1/2013) من قبل مجموعة نشطاء سوريين بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم وأثنيتهم. وتم افتتاح مقرين جديدين الأول في مدينة كوباني قبل الحرب عليها بتاريخ 1/9/2014 والثاني في مدينة تربسبية (القحطانية) في شهر 10/2014.

وبحسب القائمين على المركز، فإن مركز التآخي للديمقراطية والمجتمع المدني، هو مؤسسة تعمل على نشر ثقافة حقوق الانسان ورصد انتهاكاتها، ومناصرة المدافعين عنها وترسيخ مفاهيم التعايش السلمي في المناطق ذات التنوع القومي والديني. ويسعى لتمكين المرأة حقوقياً ومهنياً كما يعمل على تعزيز حماية حقوق الطفل.

ويعتنق المركز مجموعة مبادئ يناضل من أجلها وهي المجتمع المدني الديمقراطي المبني على سيادة القانون ومبادئ العدالة الاجتماعية، وفقا للعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

ويهدف المركز إلى: نشر الوعي بثقافة ومبادئ حقوق الإنسان بين أطياف المجتمع، والمساهمة في إرساء وتعزيز مفاهيم السلم الأهلي، وثقافة التسامح بين أطياف المجتمع، بالإضافة إلى المساهمة في توافق البيئة التشريعية والقوانين مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وتضم نشاطات المركز مروحة واسعة من الفعاليات ومنها:

برنامج التوعية الحقوقية للمجتمعات المحلية، وبرنامج رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، وبرنامج السلام، وبرنامج تمكين المرأة، وبرنامج حماية حقوق الطفل، وبرنامج دعم المدافعين عن حقوق الانسان، وشبكة فريق للإعلام والانتاج الفني، بالإضافة إلى برنامج مراجعة القوانين والتشريعات، وإصدار مقترحات تعديلها وفق معايير حقوق الإنسان وعهودها ومواثيقها.

45- موقع مركز التآخي على الويب: http://www.fraternity-sy.org/ara/

ر. منظمة شار للتنمية:

تأسست منظمة شار في عام 2014، وهي منظمة غير ربحية مستقلة، تعمل على تفعيل العمل المدني والإداري والتنموي، وربط التدريب والتأهيل بمتطلبات الواقع، والاستجابة لقضايا المرأة والشباب والطفولة وفق برامج ومشاريع تفاعلية تعتمد نشر الوعي والحد من انعكاسات النزاع القائم على السلم الأهلي والتنمية.

تنشط المنظمة في عدة مجالات، تقول (روجين حبو) مديرة برنامج المرأة في المنظمة عن نشاطات المنظمة: "تصدر المنظمة مجلة شار الشهرية, وصدر منها العدد السادس, وأيضا قامت المنظمة بورشات تدريبية لتوعية المرأة تحت برنامج (متشاركون)، وأيضا قامت المنظمة بحملة (كلمة حق، لا للاعتقال التعسفي)، وأيضا حملة (حق واجب) تضمنت محاضرات وملصقات ورسم على الجدران، وأصدرت المنظمة كتيب بذلك وباللغتين الكردية والعربية, كما نظمت المنظمة حلقات نقاش حول الانتخابات وأصدرت كتيب بذلك وباللغتين الكردية والعربية، وآخر أعمالنا نقيم الآن مشروع باسم (بناء السلام) حول كيفية حل النزاعات بالطرق السلمية".

تأسست المنظمة كمسعى للوصول إلى "مجتمعات مسالمة ومستقرة ونامية ثقافياً واقتصادياً عبر برامج تفاعلية وعميقة، تعتمد ربط التأهيل بمتطلبات الواقع ودعم برامج تمكين المرأة وتفعيل طاقات الشباب، وتأصيل ثقافة التطوع والتربية المدنية، وترشيد الدعم المقدم وتحديد الأولويات وصولا إلى حالة تنموية على كل الصعد" كما يقول "كادر شيخموس" مدير العلاقات العامة في المنظمة لمدن في الثورة.

الفكرة ولدت بعد نقاشات طويلة تمحورت حول كيفية دعم النشاط المدني والتنموي في منطقة الجزيرة التي تعاني من الحصار على أكثر من صعيد، وبالنظر لعدم نضج البيئة المدنية بالرغم من كثرة المبادرات والأنشطة، "تركز نشاطنا على كيفية التشبيك بين المجموعات المدنية النشطة والجادة في الداخل مع الجهات الداعمة. وبعد عملنا كأعضاء مؤسسين في المنظمة على مستوى سوريا ككل طوال الفترة التي سبقت تأسيس شار، وصلنا إلى نتيجة أن الانتصارات الصغيرة هي التي ستقود نجاح العمل أي منظمة أو جهة مدنية بحكم اتساع الرقعة وتباين الظروف بين منطقة وأخرى هو ما دعانا إلى العمل في المنطقة التي نركز عليها حالياً كوننا نستطيع القيام بعمل أكثر دقة و ذو أثر أكبر و هذا كان السبب الرئيس في تأسيس شار"، كما يقول شيخموس.

أما أهداف هذه المنظمة على المديين الآني والبعيد، فهي تفعيل الطاقات والخبرات الشبابية الكامنة والمعطلة بسبب النزاع، وحشدها في خدمة العمل الجماعي والتنمية، وتنمية المعرفة بالقيم المدنية

والعملية السياسية الديمقراطية وآلياتها وأسسها كالانتخابات والدستور والشفافية، وتفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة من خلال تهيئة المجتمع ككل ولا سيما الرجل لمناصرة قضاياها، وتشجيع ثقافة التطوع وتطوير المهارات وروح المبادرة لدى الفئات الشابة، وتوجيه الدعم المقدم من المجتمع الدولي والمنظمات الراعية للتنمية والمجتمع المدني نحو المتطلبات الملحة والرئيسية لضمان عدم تكرار المشاريع وعدم استغلالها من خلال دراسة الواقع بشكل معمّق وتحديد الأولويات.

وبحسب "زوهراب قادو" مدير مكتب القامشلي: "لدينا نشاط مستمر يتركز على تقوية المنظمات والمجموعات المحلية وتشبيكها مع الجهات الداعمة للبرامج التنموية، كما نحرص على رفد الأنشطة المدنية القائمة بأي شكل من أشكال الدعم والمناصرة، كما هو حال مشروع "متشاركون" الخاص بدعم المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، ومجلة "شار" التي تركز بشكل رئيس على التوعية بالمفاهيم الديموقراطية والمجتمع المدني وترصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنزاع في منطقة الجزيرة".

ويضيف "قادو" عن علاقة المنظمة بالمجتمع المحلي: "العلاقة مع المجتمع المحلي في حدود إمكانياتنا ونطاق عملنا ممتازة، ونتمتع بالمصداقية ونجد التفافاً لا بأس به حول المفاهيم والأفكار التي نحاول نشرها وتأصيلها ضمن مجتمعنا، غير أن ضعف الإمكانيات واتساع المنطقة التي نعمل بها بحاجة إلى جهود أكبر وإمكانيات أكثر. نسعى جاهدين إلى موائمة البرامج والمشاريع والأفكار التي نصوغها مع الحاجات والضرورات، وهذا ما يمنحنا قبولاً لدى المجتمع الذي نعيش ونعمل ضمنه.

بشكل عام يتسم النشاط المدني في المناطق الكردية بقبول وتفهم، إذ لا تكون هنالك عوائق إيديولوجية أو مجتمعية تحول دون هذا النوع من العمل، كما أن الأطراف الحزبية التي كثيراً ما تتصارع فيما بينها سياسياً لا تقف عائقاً – في العموم– أمام النشاط المدني، بل كثيراً ما تقدم المساعدة".

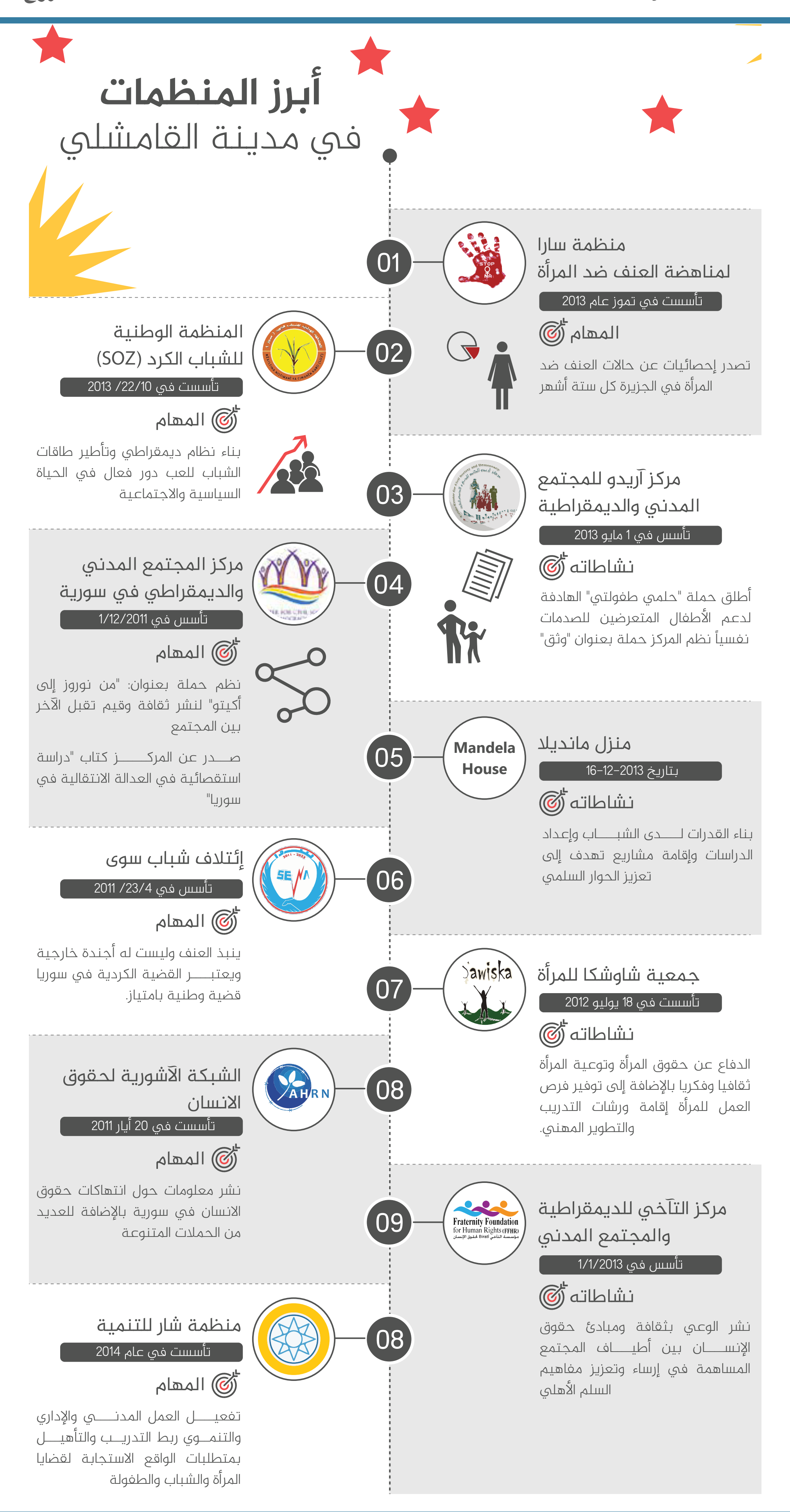
وبخصوص العوائق التي واجهت المنظمة خلال عملها حتى الآن يتحدث "روني الملا" مدير الموارد البشرية، قائلاً: "انخفاض مستوى الدعم للمنطقة التي نعمل بها لاعتبارات سياسية، شطبت المنطقة تقريباً من قائمة أولويات الدعم للمؤسسات الدولية. وهجرة الكفاءات من المنظمات الأخرى العاملة، وهذا يزيد من كمّ المسؤوليات الملقاة على عاتقنا كي نسد الفجوة البشرية الحاصلة، بسبب الوضع الاقتصادي المتردي في المنطقة، وحصار المنطقة وصعوبة إدخال المواد إليها سواء عبر المعابر الحدودية، أو من المناطق السورية المجاورة، وقلة تفاعل أبناء المكونين العربي والسرياني مع النشاط

المدني، وانحصار هذا النشاط ضمن المكون الكردي عدا بعض النشاطات التي تقام في المنطقة وتلقى مشاركة خجولة من المكونين العربي والسرياني".

تمويل المنظمة ونشاطاتها يأتي من الدعم الدولي الموجه لسوريا في خدمة مشاريع التنمية والتمكين والتي تقدمه منظمات وهيئات أوربية وأمريكية في العموم.

ويرى بيروز بريك، مدير القسم الإعلامي: "لا يبنى العمل المدني على وصفات جاهزة تعمم على كل اللوحة السورية المتشابكة والمعقدة، بل لكل منطقة خصوصيتها وظروفها وتركيبتها السكانية ومشاكلها، وعلى هذا الأساس لا بد للمجموعات المدنية أن تعمل على رفد العمل المدني في المناطق، والتفرّغ لما يمس حياة الناس بشكل مباشر، ومن الضرورة التخلي عن الوصفات الجاهزة المعممة والتي لا تلقى سبيلاً إلى التطبيق".

بالإضافة إلى ما تقدم من منظمات وهيئات مدنية نشأت بعد انطلاقة الثورة السورية سنة 2011، نشأت منظمات أخرى لعبت دوراً مهما في نشاطات المدينة، ومنها: جمعية هيلين للطفولة، التي تأسست عام 2013، والاتحاد النسائي السرياني، الذي تأسس عام 2014، ورابطة المرأة الحرة في روج آفا، التي تأسست عام 2014، ومركز سمارت للصحة النفسية والتنمية البشرية، الذي تأسس عام 2012، ومركز روشن بدرخان للثقافة والفن، الذي تأسس عام 2012، والرابطة الكردية للإغاثة والتنمية، التي تأسست عام 2012، واتحاد الصحفيين الكرد السوريين، الذي تأسس عام 2012، واتحاد الطلبة الكرد في سوريا، الذي تأسس عام 2013، واتحاد الكتاب الكرد في سوريا، الذي تأسس عام 2013، واتحاد الإعلام الحر، الذي تأسس عام 2012، ومنظمة الهلال الأحمر الكردي التي تأسست عام 2012، والاتحاد النسائي الكردي في سوريا وتأسس عام 2012، ومركز زلال للثقافة والفن الكردي الذي تأسس عام 2012، ومركز المرأة في قامشلو والذي تأسس عام 2013، والمركز الحقوقي في غرب كردستان، الذي تأسس عام 2013، ومركز أشتي لبناء السلام، الذي تأسس عام 2013.

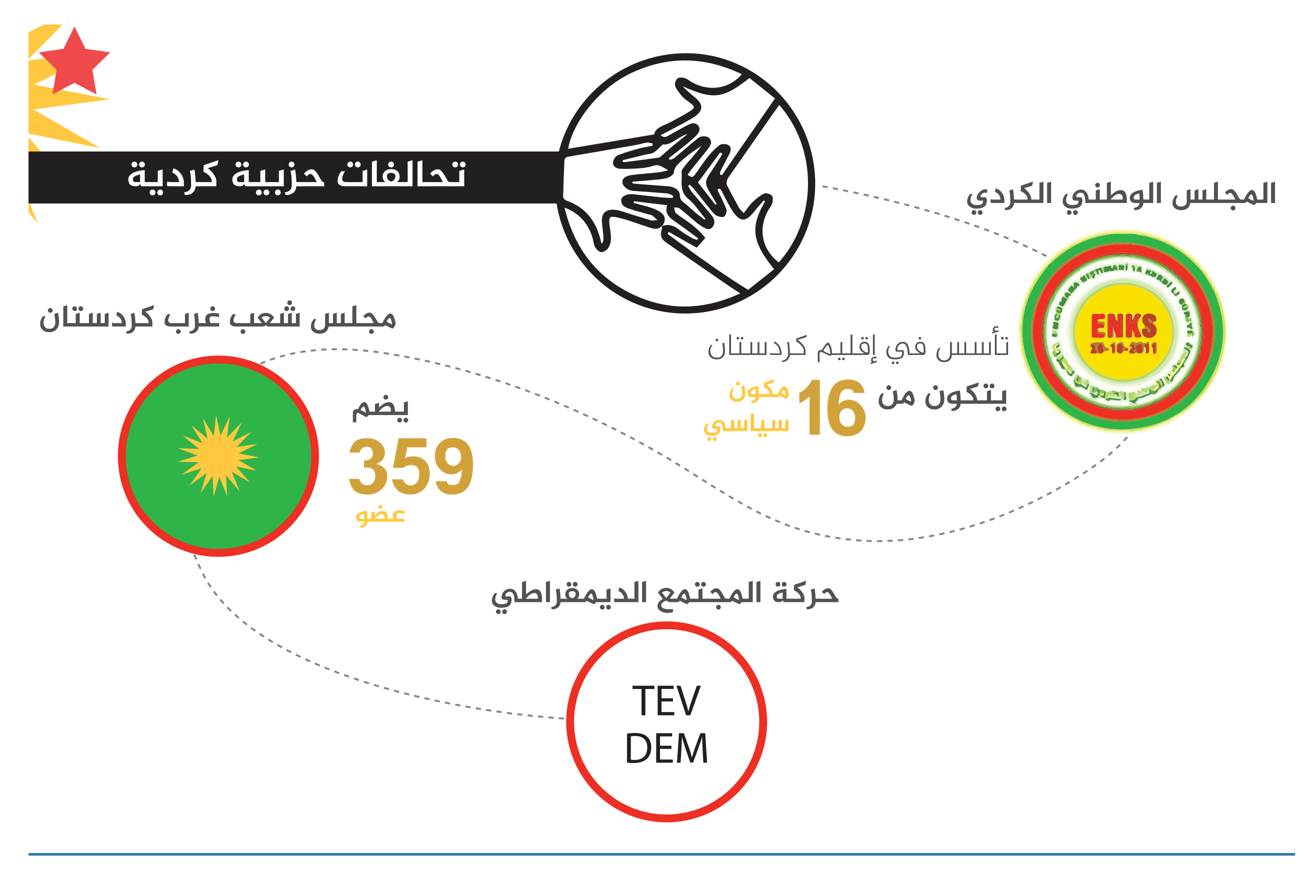

أبرز المنظمات
في مدينة القامشلي
01
منظمة سارا
لمناهضة العنف ضد المرأة
تأسست في تموز عام 2013
المهام
تصدر إحصائيات عن حالات العنف ضد المرأة في الجزيرة كل ستة أشهر
02
المنظمة الوطنية للشباب الكرد (SOZ)
تأسست في 22/10/ 2013
المهام
بناء نظام ديمقراطي وتأطير طاقات الشباب للعب دور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية
03
مركز آريدو للمجتمع المدني والديمقراطية
تأسس في 1 مايو 2013
نشاطاته
أطلق حملة "حلمي طفولتي" الهادفة لدعم الأطفال المتعرضين للصدمات نفسياً نظم المركز حملة بعنوان "وثق"
04
مركز المجتمع المدني والديمقراطي في سورية
تأسس في 1/12/2011
المهام
نظم حملة بعنوان: "من نوروز إلى أكيتو" لنشر ثقافة وقيم تقبل الآخر بين المجتمع
صدر عن المركز كتاب "دراسة استقصائية في العدالة الانتقالية في سوريا"
05
منزل مانديلا
Mandela House
بتاريخ 16-12-2013
نشاطاته
بناء القدرات لدى الشباب وإعداد الدراسات وإقامة مشاريع تهدف إلى تعزيز الحوار السلمي
06
إئتلاف شباب سوى
تأسس في 23/4/ 2011
المهام
ينبذ العنف وليست له أجندة خارجية ويعتبر القضية الكردية في سوريا قضية وطنية بامتياز.
07
جمعية شاوشكا للمرأة
تأسست في 18 يوليو 2012
نشاطاته
الدفاع عن حقوق المرأة وتوعية المرأة ثقافيا وفكريا بالإضافة إلى توفير فرص العمل للمرأة إقامة ورشات التدريب والتطوير المهني.
08
الشبكة الآشورية لحقوق الانسان
تأسست في 20 أيار 2011
AHRN
المهام
نشر معلومات حول انتهاكات حقوق الانسان في سورية بالإضافة للعديد من الحملات المتنوعة
09
مركز التآخي للديمقراطية والمجتمع المدني
تأسس في 1/1/2013
Fraternity Foundation for Human Rights (FFHR)
نشاطاته
نشر الوعي بثقافة ومبادئ حقوق الإنسان بين أطياف المجتمع المساهمة في إرساء وتعزيز مفاهيم السلم الأهلي
08
منظمة شار للتنمية
تأسست في عام 2014
المهام
تفعيل العمل المدني والإداري والتنموي ربط التدريب والتأهيل بمتطلبات الواقع الاستجابة لقضايا المرأة والشباب والطفولة

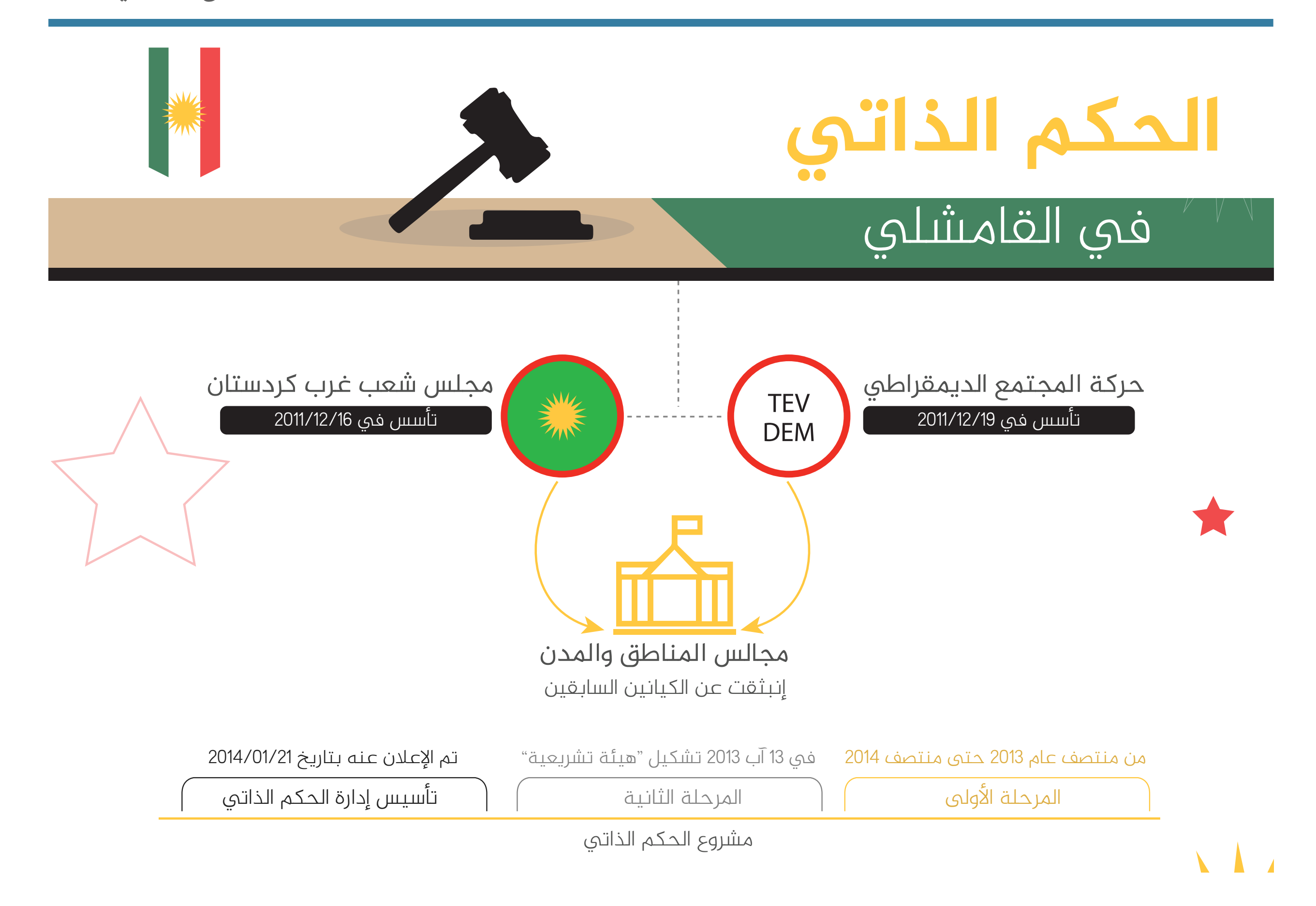
الباب الثالث: تجربة التحرير والحكم الذاتي

ا. مقدمة

نشط تاريخياً في مدينة القامشلي، عدداً كبيراً من الأحزاب الكردية وغير الكردية، وبرز منها مجموعة من الأحزاب التي لعبت دوراً فاعلاً ومحورياً في أحداث المدينة، وبالتحديد في أحداث انتفاضة عام 2004، التي خاضها الأكراد ضد نظام الأسد، في تلك الأثناء. وعند انطلاقة الثورة السورية سنة 2011، أعادت العديد من الأحزاب الكردية النافذة هيكلة وتنظيم صفوفها، وانخرطت في الحراك الثوري من موقع الفاعل النشط في الأحداث الجارية، وكان لها اليد الطولى في تنظيم شؤون مدينة القامشلي وفرض السيطرة عليها، تحديداً بعد انسحاب قوات الأسد من أغلب أجزائها.

وفي التاسع عشر من تموز سنة 2012، تمكنت القوى الكردية المختلفة من بسط سيطرتها على أجزاء واسعة من المدن السورية التي تمتاز بكثافة كردية عالية، شمال شرق سوريا، ومنها بطبيعة الحال كبرى المدن السورية القامشلي. وبعد انسحاب قوات الأسد من هذه المدن، انسحبت أيضاً مؤسسات الدولة المختلفة، وسعت القوى السياسية والمدنية إلى ملء هذا الفراغ المؤسساتي، عبر أشكال مختلفة من التنظيم الذاتي لشؤون المدنيين في هذه المناطق.





وبين منتصف عام 2012، وحتى بداية 2014، بقيت أشكال التنظيم الذاتي في هذه المناطق غير مكتملة، رغم أنها شكلت محاولات جادة من أجل بناء سلطات ذاتية لإدارة شؤون المدنيين. فتأسس في تلك الأثناء مجموعة من الهيئات والكيانات السياسية والمدنية، من أجل سد هذا الفراغ المؤسساتي، فتأسس بدايةً "**حركة المجتمع الديموقراطي**" في 16- 12-2011، وبعده تشكل "**مجلس شعب غرب كردستان**" في 19-12-2011، وانبثق عن هذين الكيانين مجموعة من المجالس، والتي دعيت "**بمجالس المناطق والمدن**"، والتي أيضاً انبثق عنها مجموعة من الهيئات التي دعيت "بالكومونات"، ولعبت دوراً في إدارة شؤون الأحياء والقرى والبلدات السورية التي وقعت تحت سيطرة قوى المعارضة الكردية.

وفي كل الحالات، جرت مشاركة واسعة من قبل الأحزاب الكردية المختلفة، ومن ناشطين مستقلين، ومن ممثلين عن الشباب الثائر، وممثلين عن المرأة.. إلخ، وسعت القوى السياسية والمدنية إلى تقديم تجربة ديموقراطية في إدارة الحكم الذاتي عبر هذه المؤسسات الوليدة؛ وفي الوقت الذي نجحت فيه هذه الهيئات في ترسيخ ممارسة ديموقراطية وليدة بدورها، تعثرت بعض هذه الهيئات في أماكن أخرى. وفي أغلب الحالات، كانت الخلافات السياسية التاريخية بين العديد من الأحزاب الكردية تقف خلف هذا التعثر، حيث انعكست خلافاتها السياسية داخل أبنية المؤسسات حديثة النشأة.

وبعد مضي نحو عامين، على ولادة هذه التجارب، التي أريد لها أن تكون تجارب ديموقراطية ناجحة، عبر تقديم نموذج يحتذى به في إدارة "المدن المحررة"، ولد، وعلى قاعدة جملة هذه التجربة، "**مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية"**، والذي أعلن عن تأسيسه في 21-1-2014، بمبادرة من العديد من القوى والفعاليات السياسية والمدنية في روج آفا، والتي كان على رأسها حزب الاتحاد الديموقراطي المعروف اختصاراً بحزب "PYD".

ب. مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية

بمبادرة من قبل حزب "الاتحاد الديموقراطي الكردي"، تمت الدعوة من أجل الانتقال إلى المرحلة الثانية من إدارة مناطق روج آفا، حيث تم تقديم مشروع "الإدارة الذاتية الديموقراطية"، ليكون الخطوة الأكثر نضجاً في إدارة الحكم الذاتي. وذلك بناءً على **"ميثاق العقد الاجتماعي"(**[46]**)** الذي تمّ تشكيله بالاتفاق بين كافة المكونات المتواجدة في روج آفا في وقت سابق؛ وضم مشروع الإدارة الذاتية 52 حزباً ومؤسسة وتنظيم وتنظيمات شبابية ونسائية([47]).

في تاريخ 13 آب 2013 أعلنت الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي "آسيا عبد الله" وفي مؤتمر صحفي في مدينة القامشلي، عن انتهاء المرحلة الأولى من الحكم الذاتي (التي امتدت بين منتصف عام 2012 وحتى منتصف عام 2013)، والشروع في المرحلة الثانية، وتشكيل هيئة تشريعية مكلفة بتشكيل هيئة إدارية انتقالية للمنطقة([48]).

وعلى قاعدة ذلك، اتفق مجلس شعب روج آفا والمجلس الوطني الكردي في سوريا، على تبني المشروع، والمباشرة في تنفيذه. وفي الثامن من أيلول من عام 2013، اتفق المجلسان على تنفيذ مجموعة من البنود التي تم التوقيع عليها، والتي أقرّ فيها: تشكيل لجنة لصياغة مسودة الدستور المؤقت بعد التوافق عليه من كل المكونات في مدة أقصاها 40 يوماً. تشكيل هيئة مؤقتة مؤلفة من مجموعة من الأعضاء

46- للاطلاع على محتوى هذا الميثاق، راجع نص «ميثاق العقد الاجتماعي في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية»، على موقع شبكة ولاتي الالكتروني، بتاريخ: 10-01-2014، على الرابط: http://cutt.us/oQdG

47- راجع حول ذلك، اللقاء الإذاعي مع السيد أكرم حسو، رئيس المجلس التنفيذي لمقاطعة الجزيرة في الإدارة الذاتية، الذي أجرته معه إذاعة صوت راية، بتاريخ: 7-5-2014.

48- حول مشروع الإدارة الذاتية الديموقراطية، راجع: "الإدارة الذاتية الديمقراطية النظام الأمثل للإدارة"، حسن رمو، بتاريخ: 21-1-2015، على موقع: وكالة أخبار هاوار، على الرابط الالكتروني: http://cutt.us/MVPs

الذين يمثلون الأطراف المشاركة، ويترتب على هذه الهيئة مهمة القيام بتشكيل الإدارة الديموقراطية المرحلية، بعد إنجاز دستور مؤقت([49]).

ورغم الدعم الذي حظي به مشروح الإدارة الذاتية من قبل العديد من الأطراف في المنطقة، إلا أنه واجه ومنذ لحظة انطلاقته اعتراض الأحزاب الكردية المنضوية في "المجلس الوطني الكردي"، فبعد أن شارف المشروع على رسم خطوطه الأخيرة وقبل الإعلان بشكل رسمي عنه بيوم واحد، انسحبت بعض أحزاب المجلس الوطني الكردي منه، ولم يصدر عنها بياناً تشرح فيه سبب هذا الانسحاب، بينما انضم من المجلس: حزب اليسار الكردي في سوريا (محمد موسى)، وحزب اليسار الديمقراطي الكردي في سوريا (صالح كدو)، إلى الإدارة، إلا أن المشروع استمر بالعمل، ولم يتأثر بشكل كبير بسبب هذه الانسحابات.

ت. مؤسسات ديموقراطية وليدة

في الثاني عشر من تشرين الثاني سنة 2013، تم الاعلان عن ولادة أول مؤسسة تابعة للإدارة الذاتية، والتي سميت "**بالمجلس العام التأسيسي للإدارة المرحلية المشتركة**"، والتي ضمت 86 عضواً[50]، وانبثق عنه هيئة دعيت "**بهيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة الذاتية**"، مؤلفة من 60 عضواً والتي عقدت اجتماعها الأول بتاريخ 15-11-2013، وانتخبت لجنة مؤلفة من 19 شخصية تمثل الطيف السياسي والاجتماعي في المنطقة، وتمثلت مهمتها وبحسب البيان الذي صدر عن الهيئة في: صياغة مشروع الإدارة المرحلية المشتركة، إعداد وثيقة العقد الاجتماعي، وإعداد نظام انتخابي([51]). كما أكدت الهيئة في بيانها الختامي على أن هذا المشروع "لا يحمل أي أجندة تسعى إلى تقسيم سورية، بل على العكس، يعتبر هذا المشروع جزأ من الحل عبر نموذج ديمقراطي تعددي تشاركي"، بحسب نص البيان.

تم اعتماد تقسيم الإدارة الذاتية إلى ثلاثة مقاطعات، وهي: مقاطعة الجزيرة، مقاطعة عفرين، ومقاطعة عين عرب (كوباني). وفي الاجتماع الثاني "لهيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة الذاتية" الذي انعقد

49- حول مزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاق، راجع "الإدارة الذاتية الديمقراطية النظام الأمثل للإدارة"، سبق ذكره.

50- حول أسماء الأحزاب والمنظمات التي حضرت إعلان الادارة المرحلية بالقامشلي، راجع موقع حزب الاتحاد الديموقراطي الالكتروني على الرابط: http://pydrojava.com/arsiv/index.php/tamazight/969-p-y-d، بتاريخ: 16-11-2013.

51- حول البيان الأول الصادر عن هيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة الذاتية، راجع: بيان الى الرأي العام من المجلس العام التأسيسي للإدارة المرحلية المشتركة، بتاريخ: 15-11-2013، على موقع: pydrojava الالكتروني.



بتاريخ 2-12-2013، تقرر أن تقوم كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث سابقة الذكر، بتشكيل إداراتها الذاتية بشكل مستقل دون تشكيل إدارة مشتركة للمقاطعات الثلاث. بينما اعتبرت مدينة القامشلي مركز الإدارة الذاتية في مقاطعة الجزيرة، كما تم الاعتراف باللغات السريانية، الكردية والعربية كلغات رسمية في المقاطعة.

وبعد هذه الخطوات التمهيدية التي امتدت منذ نحو منتصف عام 2012 وحتى نهاية 2013، تم تتويج هذه الجهود في اجتماع للمجلس التشريعي[52] بالإعلان عن ولادة **"الإدارة الذاتية الديموقراطية"**، والتي قسمت هيكلياً إلى خمسة أقسام، وهي: المجلس التشريعي، المفوضية العليا للانتخابات، المحكمة الدستورية العليا، المجالس المحلية، والمجلس التنفيذي، والذي تألف من 22 هيئة

52- حول النظام الداخلي والمراسيم التي أصدرها، راجع موقع المجلس على الويب، على الموقع التالي: http://cutt.us/dc8Dc

ميدانية[53]. وفي التاسع عشر من شباط 2014، عقد المجلس التشريعي جلسته الأولى، بعد الإعلان عن الإدارة الذاتية، وتم فيها المصادقة على اختيار نواب رؤساء هيئات المجلس التنفيذي للإدارة، والبالغ عددهم 44 نائباً ونائبة (نائبين عن كل هيئة).

كما تم خلال جلسة المجلس التشريعي انتخاب ديوان دائم للمجلس، مؤلف من 5 أشخاص، وهم: أكرم محشوش، عبد الكريم سكو، بروين محمد، حكم خلو، ونظيرة كورية؛ كما وتم التوافق على تكليف "أكرم كمال حسو" لرئاسة المجلس التنفيذي وبتشكيل هيئات المجلس وذلك بالتشاور والتوافق مع الأطراف والقوى السياسية المشاركة في مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية[54].

وفي الجلسة الثانية "للمجلس التشريعي"، التي عقدت في الثاني من آذار 2014، صادق المجلس على أسماء أعضاء المفوضية العليا للانتخابات، وأعضاء المحكمة الدستورية، كما شكل المجلس خلال الاجتماع، اللجان العامة للمجلس التشريعي والبالغ عددها 13 لجنة، وذلك من أجل متابعة أعمال هيئات المجلس التنفيذي للإدارة. وفي أواخر شهر آذار من عام 2014، تم تشكيل "منسقية" مشتركة للمجالس التنفيذية للإدارة الذاتية في المقاطعات الثلاث (الجزيرة، عفرين، عين عرب "كوباني")، وذلك من خلال بيان أصدره المجلس التنفيذي في مقاطعة الجزيرة.

ث. الإدارة الذاتية ونقص الدمقرطة

تشكلت "الإدارة الذاتية" في شمال شرق سوريا في ظروف الحرب الدائرة، وأتت كمحاولة من قبل قوى المعارضة من أجل إدارة شؤون المدن والبلدات التي انسحبت منها قوات النظام السوري، وانسحبت معه مؤسسات الدولة التي كانت موجودة فيها.

وهي ليست المحاولة الأولى على صعيد إدارة المدن من قبل قوى المعارضة السورية، فقد شهدت العديد من المناطق السورية والتي نجحت قوى المعارضة من إحكام سيطرتها عليها، نشوء تجارب مختلفة في

53- أسماء الهيئات التي تم تشكيلها: (هيئة العلاقات الخارجية، هيئة الدفاع والحماية الذاتية، هيئة الداخلية، هيئة الإدارة المحلية والبلديات، هيئة المالية، هيئة العمل والشؤون الاجتماعية، هيئة التعليم والتربية، هيئة الزراعة، هيئة الصحة، هيئة التجارة والاقتصاد، هيئة عوائل الشهداء، هيئة الثقافة، هيئة المواصلات والنقل، هيئة الشباب والرياضة، هيئة البيئة والسياحة والآثار، هيئة الشؤون الدينية، هيئة شؤون المرأة والأسرة، هيئة حقوق الإنسان، هيئة التموين، هيئة الاتصالات، هيئة العدل، هيئة الطاقة).

54- المعلومات في هذه الفقرة والفقرات التي تليها، مأخوذة من مقال بعنوان: "الإدارة الذاتية الديمقراطية النظام الأمثل للإدارة"، للكاتب حسن رمو، بتاريخ: 21-1-2015. نشر على موقع: وكالة أنباء هاوار.

طبيعتها في محاولة إدارة هذه المناطق[55]. بيد أن الأمر الذي يميز تجربة "الإدارة الذاتية" عن باقي تجارب إدارة المدن المحررة، هو إعلانها وبشكل صريح عن تبنيها لآليات العمل الديموقراطية، من جهة، والهيكلية التنظيمية التي ميزت هذه التجربة من جهة أخرى.

ورغم ذلك، ورغم أن هذه التجربة ما تزال في بدايتها، إلا أنها تعرضت للكثير من الانتقادات، وتحديداً في الأوساط السياسية الكردية. فقبل الإعلان بشكل رسمي عن "الإدارة الذاتية" بعدة أيام، أعلنت الأحزاب السياسية المنضوية تحت تجمع المجلس الوطني الكردي، عن انسحابها من العمل في ظل الإدارة الذاتية، ولتبدأ منذ ذلك الحين انتقادات حادة وجهت إلى الإدارة الذاتية.

بحسب الناشط الكردي زنا عمر، تسود في الأوساط الكردية السورية ثلاثة تيارات سياسية عريضة، وهي: تيار يتمثل بالأحزاب الكردية التاريخية، والتي وجدت إطاراً سياسياً جامعاً لها في ما يدعى بالمجلس الوطني الكردي[56]؛ وتيار ثاني يتمثل بحزب الاتحاد الديموقراطي المعروف اختصاراً بـ "PYD"، ومجموعة من الأحزاب السياسية المتحالفة معه؛ وتيار ثالث يضم المستقلين وشباب الثورة والمجموعات والمنظمات التي نشأت بعد انطلاقة الثورة السورية سنة 2011[57]. وفي ظل هذا التنوع الكبير للقوى السياسية الكردية في القامشلي يرى الناشط جهاد درويش أن الإدارة الذاتية أتت كنتيجة لتوافقات سياسية بين هذه القوى الكردية[58].

يميل المجلس الوطني الكردي إلى حكومة مسعود برزاني في كردستان العراق، ويتلقى الدعم من هذه الحكومة، بينما يعد حزب الاتحاد الديموقراطي امتداداً سياسياً وأيديولوجياً لحزب العمال الكردستاني في تركيا بقيادة عبد الله أوجلان. فيما يتنازع التياران السابقان على احتواء وكسب ولاء تيار الشباب الثوري المستقل.

في هذه التركيبة السياسية المعقدة، تطورت الأحداث في مدينة القامشلي وباقي مناطق التواجد الكردي في سوريا، وعلى هذه الأرضية نشأت التحالفات، ونشبت أيضاً الصراعات والاتهامات

55- راجع للباحث كتاب: تجربة المدن المحررة، الصادر عن دار الريس للنشر، 2015.

56- لمزيد من التفاصيل حول التكوينات الكردية، راجع الملحق في آخر هذه الدراسة.

57- المعلومات في هذه الفقرة والفقرات التي تليها، حصل عليها الباحث من شهادة الناشط "زنا عمر"، المقدمة إلى فريق العمل الميداني، تاريخ خريف 2015.

58- شهادة حصل عليها فريق البحث من الناشط جهاد درويش، سبق الإشارة إليه.

المتبادلة. حيث لا يخفى على أحد في هذه الأثناء انقسام الشارع الكردي بين أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الديمقراطي الكردستاني، بحسب الناشط الكردي أبو كلي.

صدر العديد من التقارير الحقوقية والصحفية، التي تبرز الانتهاكات الواسعة التي اقترفتها وحدات حماية الشعب، بحق المدنيين من كافة التنويعات الاجتماعية والأثنية وحتى الدينية، في منطقة شمال شرق سوريا. وهي اتهامات تضع مشروعية "الإدارة الذاتية" على المحك، وتشير إلى التناقض بين الميثاق الذي انبثقت عنه هذه الإدارة، وما يحتويه من بنود تكفل احترام حقوق الانسان، وتسعى إلى تأسيس تجربة ديموقراطية، وبين الممارسة الفعلية للقوّة الضاربة لدى الإدارة الذاتية، أي وحدات الحماية وقوات الأسايش، والتي تشير مجمل التقارير إلى انتهاكها لحقوق الإنسان، وارتكابها للعديد من الجرائم بحق المدنيين، بما بات يصفه العديد من الناشطين بسياسة "التطهير العرقي" الذي تقوم به هذه القوات.

يستند التقرير([59]) الذي صدر عن منظمة العفو الدولية، بتاريخ 8-10-2015، إلى العشرات من الشهادات والصور ومقاطع الفيديو، والتي تشير في مجملها إلى حجم الانتهاكات التي وقعت على يد وحدات حماية الشعب بحق المدنيين.

وكانت "المنظمة" قد حصلت في وقت سابق، على تصريح وموافقة من قبل جهات رسمية في الإدارة الذاتية، سمحت لفرقها بالتجول في أنحاء محافظة الحسكة، وإجراء المقابلات وتسجيل الشهادات، وهو ما حصل فعلياً، حيث "أجرت المنظمة بحوثاً في المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية في شمال سوريا، وزار مندوبوها ست بلدات وقرى في محافظتي الحسكة والرقة وأجروا مقابلات مع 37 شخصاً من ضحايا انتهاكات قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية أو من شهود العيان عليها. كما أجرى باحثو المنظمة مقابلات مع 11 شخصاً في إقليم كردستان العراق في يوليو/ تموز 2015 بينهم أعضاء في الأحزاب السياسية الكردية في سوريا ممن لا تمتلك تمثيلاً لها في تشكيلة الإدارة الذاتية وصحفيون وعمال في منظمات غير حكومية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات أيضاً مع 25 لاجئاً من المناطق التي تديرها سلطات الإدارة الذاتية، وذلك أثناء زيارة مندوبي المنظمة لجنوب تركيا في أغسطس/ آب 2015" ص5. وبناء عليه، خرجت الشبكة بتقرير يعد واحداً من أخطر التقارير التي حاولت أن تثبت حجم الانتهاكات التي مارستها وحدات حماية الشعب بحق المدنيين في محافظة

59- للاطلاع على التقرير، راجع تقرير منظمة العفو الدوية بعنوان: "سوريا: لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه: النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا" بتاريخ 8-10-2015، على الرابط الالكتروني التالي: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/2503/2015/ar/

الحسكة شمال شرق سوريا. والتي تضمنت "ارتكاب عمليات من قبيل التهجير أو التشريد (النزوح القسري) وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات وتدميرها، حيث جرى في بعض الحالات تدمير قرىً بأكملها انتقاماً على الأرجح من سكانها العرب أو التركمان للاشتباه بمساندتهم الجماعة التي تطلق على نفسها اسم الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة"، بحسب نص التقرير.

وفي السابع والعشرين من شهر تشرين أول عام 2015، صدر تقرير(60) أكثر شمولاً عن الشبكة السورية لحقوق الانسان، حيث عرض التقرير سلسلة من الانتهاكات التي جرت على يدّ وحدات حماية الشعب في مناطق مختلفة من شمال شرق سوريا. حيث أظهر التقرير تقاطعاً كبيراً في المعلومات مع التقريرين الذين سبقاه، تقرير منظمة العفو، وتقرير مركز الجمهورية للدراسات الديموقراطية.

في هذه الأثناء، قامت وحدات حماية الشعب بإصدار بيان(61)، ردت فيه على التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية، سعت من خلاله إلى تفنيد هذه التهم والتشكيك بالحجج الواردة في التقرير. حيث وجه البيان انتقاداً شديداً للتقرير سابق الذكر، متهماً المنظمة: "بإلقاء التهم جزافاً دون الأدلة الكافية، والاعتماد فقط على أقوال أناس غير متأكدين من مشاهداتهم وعدم التأكد من صدق رواياتهم"، كما اعتبر البيان أن البعض من الشهود "أعضاء في تنظيمات إرهابية ومتورطون في جرائم وهم طرف في النزا ع"، لذا يشكك بصدقية المعلومات التي قدموها إلى فريق منظمة العفو الدولية.

انتقد البيان بشدة مصطلح "الترحيل القسري" الذي استخدم في تقرير منظمة العفو، وعرض البيان مجموعة من الحجج التي دافع من خلالها عن نفسه، فاعتبر أن أغلب القرى المذكورة في التقرير كانت قد شهدت في وقت سابق معارك طاحنة بين عدة أطراف متصارعة، وأن هذه المعارك كانت كفيلة في هدم أغلب تلك البيوت، المبنية أساساً وفي معظمها من الطين. وهو ما يؤكده الكاتب الكردي بدرخان علي، بقوله: "أود التذكير، أن سكان منطقة كوباني-عين العرب وريفها الكرد، كلهم باتوا مهجرين في

60- لمزيد من التفاصيل، راجع التقرير الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بعنوان: "لا بديل عن العودة.. انتهاكات قوات الإدارة الذاتية الكردية في محافظة الحسكة"، تاريخ 27-10-2015.

61- حول البيان، راجع: "بيان صادر عن القيادة العامة لوحدات حماية الشعب.."، بتاريخ: 16-10-2015

تركيا، وأصبحت المنطقة أنقاضاً تماماً، وأن أكبر نسبة من النازحين من محافظة الحسكة السورية هم من الأكراد"([62]).

كما رأى البيان أن "الترحيل القسري" للسكان حدث بسبب تلك المعارك بالتحديد، حيث أن أغلب تلك المناطق تعد خطوط تماس أو هي كانت كذلك، وأن شدة المعارك هي التي دفعت بالعشرات من العائلات إلى مغادرة مناطق سكنها، كما حدث في مناطق مختلفة من سورية.

وبعد سلسلة طويلة من الحجج التي يذكرها البيان، يختم بالقول، أن هذه المناطق بمجملها كانت تشهد معارك عنيفة مع تنظيم داعش، والذي كان يفرض سيطرته على أغلب هذه القرى والبلدات، وأن التنظيم بعد أن أُجبر على الانسحاب من هذه المناطق، قام مقاتلوه بزرع المئات من الألغام داخل منازل المدنيين، والتي وصل عددها وبحسب البيان الصادر عن وحدات الحماية نحو 16 ألف لغم، تم تفكيك حوالي ربعهم فقط.

ينفي الكاتب بدرخان وقوع جرائم التطهير العرقي ضد العرب في المنطقة ويؤكد على أن رواية التطهير العرقي الكردي ضد العرب في تل أبيض وغيرها، جرى تركيبها وترويجها في ظروف بالغة الحساسية والخطورة. وهي غير صحيحة في الأساس، أو هي تضخيم مقصود لانتهاكات في ظروف حرب طاحنة.

وطرح بدرخان العديد من التساؤلات المشروعة بطبيعة الحال حول حقيقة الاتهامات الموجهة للإدارة الذاتية الكردية، فيقول: "ليس من المفهوم لماذا سوف تعمل القوات الكردية، ووحدات الحماية الشعبية، على مشروع لتطهير عرقي في مناطق رخوة بالنسبة لها، بسبب قلة الوزن الديمغرافي للكرد فيها، واحتمال الخسارة كبيرة، كتل تمر وتل أبيض وتل حميس، مقارنة مع مناطق لها حاضنة شعبية أقوى بكثير بحكم الثقل الديمغرافي الكردي فيها؟ ولماذا لم يتعرض أي شخص من "المغمورين العرب" لأي اعتداء من أي نوع في مناطق ذات غالبية كردية، وهم عرب من خارج المنطقة، استجلبوا بموجب قرار من الجهات الحكومية، وأسكنوا في أراضي غالبيتها منتزعة من فلاحين وملاكين أكراد في منطقة الجزيرة السورية؟".

62- مقابلة أجراها الكاتب محمد ديبو مع الكاتب بدرخان علي، بعنوان: "دولة كردية في سوريا ...بلا سكان أكراد"، بتاريخ: حزيران 2015.

من جهة أخرى، كانت قناة "الآن" التلفزيونية، قد بثت فيلماً وثائقياً على جزأين، بعنوان: "الطريق إلى تل أبيض"(63)، وعرضت من خلاله تفاصيل المعركة التي أُطلق عليها اسم معركة "بركان الفرات"(64) والتي جرت بالتعاون بين مجموعة من التشكيلات العسكرية العربية (لواء ثوار الرقة، وكتائب شمس الشمال)، ووحدات حماية الشعب الكردية، والتي استهدفت مناطق سيطرة تنظيم "داعش"، وتمكن المقاتلون فعلياً من طرد مقاتلي التنظيم من العشرات من القرى التي كانوا يسيطرون عليها في المنطقة وصولاً إلى السيطرة على منطقة "تل أبيض" السورية.

يثبت الفيلم الوثائقي، العديد من الحجج التي ساقها البيان الذي صدر عن وحدات حماية الشعب، فمن جهة يبرز الفيلم العشرات من الألغام التي خلفها مقاتلو تنظيم "داعش" خلفهم، كما يبرز الفيلم حجم الدمار الذي أحدثه مقاتلو التنظيم في هذه المناطق، حيث عمدوا إلى تفجير أغلب بيوت المدنيين الذين صنفوا وبحسب "داعش" كمعادين للتنظيم. كما يبرز الفيلم، وهو شيء لا يقل أهمية، العلاقة المتينة التي جمعت بين الفصائل العربية مع إخوانهم المقاتلين الأكراد. وفي المجمل، يظهر الفيلم حجم الدمار الذي خلفته المعارك الضارية التي جرت ضد تنظيم "داعش" في هذه المنطقة من سوريا، والتي شملتها منظمة العفو الدولية بتقريرها.

ج. كتم الأصوات وقمع الحراك السلمي

بعيداً عن المناطق التي تصنف عادة كجبهات قتال أو أنها كانت كذلك، وفي المدن والمناطق التي باتت تحظى بنوع من الاستقرار النسبي بعيداً عن أجواء المعارك، كمدينة القامشلي على سبيل المثال، أو عامودا وغيرها من هذه المدن، تتلقى أيضاً الإدارة الذاتية، وتحديداً جناحها العسكري (وحدات حماية شعبية) الكثير من الانتقادات من قبل الناشطين كرداً وعرباً سوريين.

63- لمشاهدة فيلم "الطريق إلى تل أبيض" الوثائقي، راجع قناة تلفزيون "الآن" على اليوتيوب، على الرابط الالكتروني التالي: https://www.youtube.com/watch?v=1u6wbISFtjs، تاريخ النشر: 31-10-2015.

64- حول مزيد من التفاصيل حول معركة "بركان الفرات" راجع التقرير: "«بركان الفرات» تعلن معركة «تحرير» تل أبيض في عرض عسكري بكوباني"، إعداد: رضوان بيزار، آزاد برازي، على موقع: ARA News الالكتروني، تاريخ النشر: 29-5-2015.

تتركز أغلب الانتقادات الموجهة للإدارة الذاتية حول القمع الذي ووجهت به النشاطات السلمية لناشطي المدينة، وتتراوح هذه الانتهاكات بين الموت تحت التعذيب والخطف والاعتقال، وصولاً إلى قمع المظاهرات السلمية بالعنف ومنع الناشطين من التعبير عن رأيهم([65]).

وبحسب التقرير الصادر عن مركز الجمهورية والذي سبق ذكره، "أقدمت وحدات حماية الشعب في مدينة عامودا، على فضّ تظاهرات ضد النظام السوري بقوة السلاح، بتاريخ 27-6-2013، الأمر الذي أدى إلى سقوط 6 ضحايا وإصابة آخرين بجروح" ص58. ويتابع التقرير في سرد العديد من الانتهاكات التي قامت بها وحدات حماية الشعب، وجميعها بحق ناشطين سلميين وسياسيين وإعلاميين كرد، كانوا عملياً من أوائل من خرج في مظاهرات ضد نظام الأسد سنة 2011. ففي أواخر شهر حزيران من عام 2013 "هاجم عناصر من (PYD) المظاهرة التي خرجت في مدينة القامشلي من شارع منير حبيب تضامناً مع عامودا ومعتقليها، وقاموا بالاعتداء على المتظاهرين بالضرب وأطلقوا الرصاص في الهواء لتفريق المظاهرة" ص58[66]. كما قامت قوات الإدارة الذاتية بحظر المظاهرات في مدينة عفرين، واحدة من كبرى المدن الكردية السورية، كما شهدت المدينة كغيرها من المدن التي تخضع للإدارة الذاتية، اعتقالات واسعة في أوساط الناشطين الكرد.

بينما في كثير من الأحيان كانت توجه تهم "مخزية" للمعتقلين، كاتهامهم بالتعامل مع منظمات إرهابية، أو الاتجار "بالحشيش"، وهي تهم تذكر عموماً بتلك التهم التي كان وما زال نظام الأسد يوجهها لمعتقلي الرأي لديه.

وأياً يكن الأمر، ورغم نفي وحدات حماية الشعب، لهذه التهم، إلا أن واقع الأمر يشير فعلياً إلى تراجع النشاطات الثورية في مناطق الإدارة الذاتية، واختفاء المظاهرات الشعبية بشكل شبه كامل، وهي ملاحظة أثبتتها العديد من الشهادات التي حصل عليها الباحث أثناء كتابة هذه الورقة، حيث أعرب جميع من توجهنا إليهم بالسؤال حول استمرار المظاهرات في مدينة القامشلي، إلى أن هذه المظاهرات تراجعت منذ منتصف عام 2012، واختفت عملياً منذ حوالي منتصف عام 2013.

65- راجع التحقيق الممتع بعنوان: "القامشلي: العاصمة الشبح لإقليم كردستان سوريا"، اصادر عن جريدة اللوموند الفرنسية، ترجمة آلان كافال، بتاريخ 16 يونيو 2015.

66- تقرير: "انتهاكات حزب الاتحاد الديمقراطي "PYD" في سوريا"، مركز الجمهورية للدراسات الديموقراطية، مرجع سابق.

ح. خاتمة

أفرزت أحداث الثورة السورية، عدداً كبيراً من التجارب في إدارة المدن التي سيطرت عليها المعارضة، وتنوعت أشكال هذه "الإدارات" بتنوع القوى الفاعلة وطبيعة توجهها السياسي والأيديولوجي، وفي أغلب الحالات، تعرضت هذه التجارب لصعوبات كبيرة، ليس أولها الحصار الذي ضرب على هذه المناطق والقصف الذي تتعرض له بشكل شبه يومي من قبل قوات الأسد، وليس آخرها نقص الدعم من قبل الأطراف التي ترى بأنها منحازة لقضية السوريين.

تندرج تجربة "الإدارة الذاتية" في القامشلي وباقي مناطق "روج آفا" بحسب اللغة القومية الكردية، في إطار هذه المحاولات التي راحت تبذلها قوى المجتمع السوري من أجل السيطرة على حياتها، وتخفيف قدر الإمكان من حدّة الفوضى التي ولدت مع الحرب الدائرة، وهي تجربة لاقت الكثير من الاستحسان لدى قطاعات شعبية واسعة، إلا أنها أيضاً واجهت العديد من الانتقادات، والتي رأت في تسيد حزب الاتحاد الديموقراطي (PYD) لهذه التجربة تكراراً لتجربة حكم حزب البعث سيئة الصيت.

ورغم هذا، تخضع تجربة "الإدارة الذاتية"، لسيرورات معقدة وتخضع لامتحانات قاسية، تضع مفهوم الإدارة الديموقراطية على المحك، وتطرح العديد من التحديات على قوى الثورة حول قدرتهم على اجترار تجربة ديموقراطية تكون في نهاية المطاف نقيضاً لتجربة حزب البعث، التي أقل ما يمكن أن توصف به، بأنها كانت تجربة ديكتاتورية قادت إلى الحرب في سوريا.

ملحقات

ملحق (1): المجلس الوطني الكردي

التأسيس:

تأسس المجلس الوطني الكردي في إقليم كردستان- هولير، تحت رعاية رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، وعقد المؤتمر في مدينة قامشلي بتاريخ 26 أكتوبر 2011، وبحضور أكثر من 250 مندوب، شمل مناضلين أوائل في الحركة الكردية، وشخصيات وطنية مستقلة، وممثلين عن المجموعات الشبابية، وكذلك ممثلي الأحزاب المشاركة، ونشطاء يمثلون لجان حقوق الإنسان، وفعاليات اجتماعية وثقافية وإعلامية[67].

تألف المجلس من 11 حزبا كرديا وارتفع فيما بعد إلى 16 حزباً، وتنسيقيات وشخصيات مستقلة، وقوى شبابية.

الأحزاب المكونة للمجلس:

1- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بقيادة الدكتور عبد الحكيم بشار

2- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بقيادة نصر الدين إبراهيم

3- الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سوريا بقيادة طاهر سفوك

4- حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا بقيادة عزيز داوود

5- الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا بقيادة حميد درويش

6- حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) بقيادة شيخ آلي

7- حزب يكيتي الكردي في سوريا بقيادة اسماعيل حمو

8- حزب آزادي الكردي في سوريا بقيادة مصطفى أوسو

9- حزب آزادي الكردي في سوريا بقيادة مصطفى جمعة

10- الحزب الديمقراطي الكردي السوري بقيادة شيخ جمال

67- للتوسع اكثر، راجع: "المجلس الوطني الكردي في سورية"، مركز كارنيغي، تاريخ النشر: حزيران/يونيو 2012.

11- الحزب اليساري الكردي في سوريا بقيادة محمد موسى

12- يكيتي الكردستاني بقيادة عبد الباسط حمو

13- الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا بقيادة عبد الرحمن آلوجي

14- حركة الإصلاح الكردي في سوريا بقيادة يوسف فيصل

15- حزب الوفاق الديمقراطي الكردي بقيادة نشأت محمد

16- الحزب اليساري الديمقراطي الكردي في سوريا بقيادة صالح كدو.

البرنامج السياسي

- الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية وبـ "الشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية".

- إلغاء السياسات والقوانين المطبّقة على أكراد سورية، بما في ذلك حظر استخدام اللغة الكردية وإنشاء المدارس الكردية، والتعويض على المتضررين حتى الآن.

- تحقيق اللامركزية السياسية في الحكم في سياق وحدة الأراضي السورية.

العلاقات السياسية

خاض المجلس الوطني الكردي نقاشات حامية مع الائتلاف الوطني السوري المعارض، وتعثرت في كثير من المحطات مفاوضات انضمام المجلس الكردي إلى الائتلاف، وتمحورت هذه الخلافات حول مجموعة من النقاط أهمها تلك التي دارت حول "التصورات المطروحة بشأن شكل الدولة في حال سقوط النظام الحالي"، حيث أعرب الأكراد عن تحفظهم على اعتماد نظام اللامركزية الإدارية في سوريا، وأصروا على الفيدرالية، بينما اعترض المجلس الكردي على البند الثالث في مسودة الاتفاق، الذي ينص على أن "سوريا الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني.. واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية"[68].

ورغم هذه الخلافات، أعلن عن انضمام المجلس الوطني الكردي كممثل عن كرد سوريا في الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة، ففي السابع من أيلول 2013، قام ممثلون عن المجلس الوطني الكردي

[68]- حول مزيد من التفاصيل، راجع: "المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني السوري"، بهية مارديني، موقع إيلاف الالكتروني، تاريخ: 11-11-2013.

وآخرون عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، بتوقيع مسودة اتفاق، صادق عليه لاحقاً، كل الجمعية العامة للمجلس الوطني الكردي واللجنة السياسية للائتلاف الوطني بأكثرية كبيرة. وتصف مسودة الاتفاق في ست نقاط السبيل إلى حلّ المسألة الكردية. وفي النقطة الأولى يؤكد الائتلاف الوطني على "الاعتراف بالهوية القومية وحقوق الشعب الكردي". وفي الجلسة التي انعقدت بين 13 و15 أيلول 2013، وافق المؤتمر العام للائتلاف الوطني على الوثيقة بأغلبية 54 صوتا من أًصل 80. وبذلك تم انضمام المجلس الوطني الكردي إلى ائتلاف المعارضة السورية.

ملحق (2): مجلس شعب غرب كردستان

التأسيس

بعد سلسلة مناقشات استمرت ليوم كامل أصدر مجلس الشعب في غرب كردستان البيان الختامي لأعمال مؤتمره الأوّل جاء فيه: "في مرحلة مفصلية وحسّاسة من تاريخ المنطقة وسوريا وكردستان، انعقد مؤتمر مجلس الشعب لغرب كردستان في 16-12-2011، وبحضور 335 عضواً من أصل 359 من الأعضاء المنتخبين الذين يمثلون أغلب شرائح المجتمع بمختلف قومياته وأديانه، من مختلف مناطق سوريا وغرب كردستان بالإضافة إلى عدد من الضيوف"، وتم الإعلان عن تأسيس مجلس شعب غرب كردستان[69].

أهداف المجلس

يهدف المجلس إلى إيصال "الشعب" لبناء مجتمعه الحضاري المعاصر المستند إلى قيم ومبادئ المجتمع الديمقراطي، يتخذ من النضال التحرري الديمقراطي أساساً في عملية بناء المجتمع الحرّ الذي يؤمّن التعايش السلمي المشترك والحقيقي بين كل مكوّنات المجتمع الأثنية والثقافية والدينية وغيرها.

كما يهدف المجلس إلى بناء الأمة الديمقراطية والوطن المشترك ويستند الى دستور ديمقراطي يلتزم بمبادئ الحريّة والمساواة والعدالة الاجتماعية في غرب كردستان وسورية.

ويتخذ مجلس الشعب من الإدارة الذاتية نموذجاً لحلّ القضية الكردية وكافة القضايا الأخرى العالقة في سورية ضمن إطار نظام ديمقراطي تعددي حر وعلى أسس دستورية. كم يعتبر مجلس الشعب لغرب كردستان مسألة تحرر المرأة جوهر التحرر الاجتماعي برمّته، ويعتمد على المرأة والشبيبة كقوى ريادية في النضال ضدّ كلّ المفاهيم والنزعات المناهضة للحريّة والديمقراطية.

أهم القرارات

وتمخض عن المؤتمر مجموعة من النتائج، والتي كان أهمها:

مصادقة المؤتمر على ميثاق حركة المجتمع الديمقراطي لغربي كردستان (TEV-DEM)، وميثاق مجلس شعب غرب كردستان، كما انتخب مجلساً دائماً مؤلفاً من 63 شخصاً بالإضافة إلى رئيسي

[69]- لمزيد من التفاصيل، راجع: "مجلس الشعب في غرب كردستان"، البيان الختامي لأعمال المؤتمر الأول، 19 ديسمبر 2011، على الموقع الالكتروني: https://mgrojava.wordpress.com/meclis/

المجلس وأعضاء ديوان الرئاسة، واللجنة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي لغرب كردستان (TEV-DEM)، وأعضاء هيئة المحكمة الشعبية العليا. وأكد البيان على دعم الحراك الشعبي السلمي الديمقراطي الهادف إلى تغيير جذري للنظام بكل مؤسساته ومرتكزاته؛ كما أكد على رفض التدخل الخارجي ونبذ العنف والطائفية؛ والبدء بتأسيس المجالس الشعبية المحلية عبر انتخابات حرة وشفافة؛ كما أكد البيان الختامي على أهمية التصدي لسياسات الصهر القومي وإلغاء كافة المشاريع العنصرية وإزالة آثارها. وأقر البيان اهمية العمل على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

أما بصدد حل القضية الكردية في سوريا: "فقد أكد المؤتمر على اعتماد الحل الديمقراطي المستند إلى بناء وطن مشترك وأمة ديمقراطية بضمانات دستورية أساساً، بالاعتماد على نموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تعني في جوهرها بناءً ذاتياً للمجتمع بعيداً عن هيمنة مؤسسة الدولة وتأثيراتها وفق مبادئ الحرية والمساواة والعدالة، واعتبر ان هذا النموذج هو النموذج الأمثل القادر على حل كل مشاكل سوريا".

الهيكلية المنبثقة عن المجلس

صادق المؤتمر على ميثاق حركة المجتمع الديمقراطي لغربي كردستان (TEV-DEM)، وميثاق مجلس شعب غرب كردستان، كما انتخب مجلساً دائماً مؤلفاً من 63 شخصاً، بالإضافة إلى رئيسي المجلس وأعضاء ديوان الرئاسة، واللجنة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي لغرب كردستان (TEV-DEM)، وأعضاء هيئة المحكمة الشعبية العليا، واللجنة العليا للانتخابات.

ملحق (3): حركة المجتمع الديمقراطي Tev dem

التأسيس

تأسست حركة المجتمع الديموقراطي في 16-12-2011، بعد أن انبثق عن مؤتمر شعب غرب كردستان، وضم مجموعة من الأحزاب أهمها:

1- حزب الاتحاد الديمقراطي، بقيادة: صالح مسلم، اسيا عبدالله.

2- حزب السلام الديمقراطي، بزعامة: طلال محمد.

3- حزب البارتي الديمقراطي في سوريا، بزعامة: عبد الكريم سكو.

4- حزب الشيوعي الكردستاني، بزعامة: نجم الدين ملا عمر.

5- التجمع الوطني الكردستاني، بزعامة: محمد عباس.

6- الاتحاد الليبرالي الكردستاني، بزعامة: فرهاد تيلو.

الأهداف

تهدف حركة المجتمع الديمقراطي، للوصول إلى مجتمع سياسي أخلاقي (ديمقراطي)، يتخذ من النضال التحرري الجنسوي وتحرير المرأة مقياسا لتحرر المجتمع، ويسعى لتحقيق العيش المشترك بين جميع مكونات المجتمع وثقافاته من قوميات وأديان ومذاهب وطوائف، وبمختلف شرائحه الاجتماعية، في إطار الأمة الديمقراطية، والوطن المشترك، وبدستور ديمقراطي، يستند على أسس ومبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية، في غرب كردستان وسوريا، متخذاً من مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية نموذجاً لحل القضية الكردية من الناحية العملية، وهذا النموذج لا يقتصر على جغرافية أو منطقة معينة بل يشكل الحل الأمثل لجميع القضايا العالقة في سوريا[70].

الهيكلية التنظيمية للحركة:

الكومونة الاجتماعية: وهي نواة التنظيم وقاعدته. يتم إنشاؤها حسب الظروف والشروط الاجتماعية في القرى والبلدات والأحياء، وحتى على مستوى الشوارع والمراكز السكانية الصغيرة، الهدف منها تنظيم كافة شرائح المجتمع. تتكون الهيئة الإدارية للكومونة من (5-9) أعضاء منتخبين وفق الاقتراع الشعبي المباشر من بين أعضاء الكومونة والبالغ عددهم (15-35) عضواً.

---

[70]- لمزيد من التفاصيل، راجع: "ميثاق حركة المجتمع الديمقراطي"، على موقع وكالة عفرين للأنباء، بتاريخ 5-10-2012.

مجالس النواحي والقطاعات السكنية: وتضم في صفوفها مجموعة من الأحياء في المدن والبلدات مع القرى التابعة لها، وتتكون هذه المجالس من (35-45) عضواً منتخبين عبر الاقتراع الشعبي المباشر من عناصر الكومونات نفسها، والتي تنتخب بدورها هيئة إدارية مكونة من (5-11) أعضاء.

مجالس الايالات: يتوزع شعب غرب كردستان بين سبعة ايالات، اذ يتكون مجلس كل ايالة من (150-250) عضواً، يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر، ويقوم هذا المجلس بانتخاب (15-25) عضواً كهيئة إدارية لتسيير ومتابعة مهامها المتمثلة في: تمثيل الشعب والمجتمع في الوحدات السكنية المعنية، رسم برامج عمل المرحلة، ووضع المخططات اللازمة لها، اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستجدات والأحداث الجارية في المنطقة في الظروف العادية والاستثنائية.

مجلس الشعب لغرب كردستان: يمثل الهيئة التشريعية العليا للشعب والمجتمع في غرب كردستان وسوريا.

الهيئة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي: تتألف من واحد وعشرين شخصاً، منتخبين من قبل المؤتمر العام لمجلس شعب غرب كردستان وسوريا، دون اشتراط كونهم نواباً في مجلس الشعب، تقوم الهيئة بانتخاب منسقية مؤلفة من خمسة أشخاص من بين اعضائها. تقوم الهيئة التنفيذية بإدارة الشؤون السياسية والعملية للحركة، وهي مسؤولة عن متابعة وتنفيذ قرارات مجلس الشعب.

القضاء المحكمة الشعبية العليا: تنتخب من قبل المؤتمر العام لمجلس الشعب، وتتكون من سبعة أشخاص، كأعضاء أُصلاء، واثنين احتياط، ولا يشترط أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب. المحكمة الشعبية العليا مكلفة بحماية نظام الحركة ومنهاجها، وتقوم بحل القضايا العالقة بين التنظيمات المنضوية تحت سقف الحركة نفسها في إطار ميثاق الحركة.

المحاكم الشعبية: تؤسس في الأماكن التي تتواجد فيها المجالس الشعبية، ويتم انتخاب أعضاء المحاكم الشعبية بالاقتراع المباشر، أما في الأماكن التي لا تتواجد فيها هذه المجالس فيتم انتخاب أعضاء المحاكم من قبل التنظيمات الديمقراطية.

الإعلام: تحت شعار احترام حق المواطن في الحصول على المعلومة الصحيحة، حيث للأعلام دور مهم وأساسي في نشر وتطوير الفكر الديمقراطي في صفوف المجتمعات.

الاقتصاد والمالية: تعتمد الحركة على مبدأ الاكتفاء الذاتي في سياستها الاقتصادية والمالية. وتعتمد في نظامها المالي، على الامكانات الذاتية المعتمدة على التبرعات الطوعية، والاشتراكات الشهرية

لأعضائها، بالإضافة إلى تطوير مشاريع تنموية اقتصادية منتجة، تؤمن مردوداً يساعدها على تطوير نشاطاتها وفعالياتها.

الحماية الذاتية: حق تحميه كل العهود والمواثيق الدولية، يشمل الدفاع عن الهوية واللغة والثقافة والوجود الاجتماعي والسياسي وحتى الفني والاقتصادي، ضد كل المخاطر التي تهددها, انطلاقاً من ذلك فان المجتمع يحتاج لآليات ذاتية تؤهله لمثل هذا الدفاع المشروع.

ملحق (4): اتفاقيات



اتفاقية هولير 1

في 10 حزيران 2012، وقع المجلس الوطني الكردي اتفاق تعاون مع مجلس شعب غرب كردستان تحت رعاية السيد مسعود البارزاني في هولير. وتمخض الاتفاق عن مجموعة من البنود، وأهمها:

1- تشكيل هيئة كردية عليا مشتركة 2- تضم الهيئة أعضاء من المجلسين الكرديين، ويكون عن مجلس شعب غربي كردستان: السادة: آلدار خليل، عن حركة المجتمع الديمقراطي، روناهي دليل، عن اتحاد ستار، صالح مسلم، عن حزب الاتحاد الديمقراطي، سينم محمد، عبد السلام أحمد، الرئيس المشترك لمجلس شعب غرب كردستان. ومن المجلس الوطني الكردي، السادة: محي الدين شيخ الي، سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي السوري، أحمد سليمان، عضو اللجنة المركزية لحزب الديمقراطي التقدمي الكردي السوري، إسماعيل حمي، سكرتير حزب يكيتي الكردي السوري، نصر الدين إبراهيم، سكرتير حزب (البارتي)، سعود الملا، عضو اللجنة المركزية لحزب البارتي.

وتم إقرار مجموعة من اللجان، أهمها: اللجنة الأمنية، اللجنة السياسية، واللجنة الخدمية.

وتم تحديد أهداف الهيئة الكردية العليا بـ:

1- حماية السلم الأهلي في المناطق الكردية بالتعاون مع مكونات المنطقة من عرب وسريان

2- التأكيد على سلمية الحراك الثوري في المناطق .

3- الهيئة الكردية العليا تقود كافة أنشطة وأعمال المجلسين وقراراتها ملزمة للجميع.

4- يؤكد الاجتماع أن الهيئة الكردية العليا خطوة هامة تخدم وحدة الشعب السوري وأهداف ثورته في الحرية و الكرامة.

اتفاقية هولير 2

وتمت في كانون الأول 2013، وأتت الاتفاقية كتكملة لاتفاقية هولير 1، ومن أجل تفعيل الهيئة الكردية العليا .

اتفاقية دهوك

بين المجلس الوطني الكردي في سوريا وحركة المجتمع الديمقراطي في 23 تشرين الثاني 2014

وهذا نص البيان:

"في الوقت الذي تتعرض فيه المناطق الكردية لهجمات مرتزقة داعش مستهدفة الوجود القومي الكردي، وبناء على الدعوة الكريمة من السيد مسعود البارزاني رئيس إقليم باشور "جنوب كردستان" وفي مدينة دهوك وبتاريخ 14 وحتى 22 تشرين أول الجاري اجتمع وفدا المجلس الوطني الكردي ENKS وحركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM وبإشراف ممثل رئيس إقليم باشور الدكتور حميد دربندي حيث تناقش الطرفان وبمسؤولية كل القضايا التي تهم مصالح شعبنا الكردي وحقوقه القومية.

ونظراً لأهمية توحيد الموقف الكردي تقرر تشكيل مرجعية كردية مهمتها رسم الاستراتيجيات العامة للكرد وتجسيد الموقف الكردي الموحد في كافة المجالات المتعلقة بالشعب الكردي في روج آفا وسوريا، وتتشكل من حركة المجتمع الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي والأحزاب الأخرى خارج إطار الطرفين.

وفي مجال الإدارة الذاتية الديمقراطية في روج آفا تقرر الشراكة الفعلية فيها وفي الهيئات التابعة لها وتطوير الشكل الراهن لإدارة المناطق الكردية نحو توحيدها سياسياً وإدارياً والعمل من أجل توثيق تمثيل مختلف المكونات الأخرى فيها.

وبشأن الحماية والدفاع وجد الجانبان أن واجب الحماية والدفاع عن روج آفا مهمة تقع على عاتق أبناءها، وقدر الاجتماع عالياً الامكانيات الدفاعية والتضحيات الكبيرة التي قدمتها وحدات حماية الشعب، وتوصل الجانبان إلى قرارات مهمة بشأن تعزيز القدرات الدفاعية.

وفي الختام نتوجه بالشكر لرئيس إقليم باشور مسعود البارزاني لدعمه للشعب الكردي في روج آفا عامة ولمقاومة كوباني بشكل خاص"[71].

71- للاطلاع على نص البيان راجع: بيان إلى الرأي العام حول اتفاقية دهوك المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي، بتاريخ 23-10-2014، على موقع: الحزب الديموقراطي التقدمي الكردي.

منهجية البحث

منذ منتصف مارس آذار عام 2011، والمدن السورية تخضع لديناميات عالية من التغيير والتحولات، والتي نالت من جملة التكوينات الاجتماعية المحلية، وحتى من بيئاتها الجغرافية. وبقدر ما تبدو السيرورات الثورية في المدن السورية المختلفة متشابهة، وتتقاطع في العديد من النقاط والتفاصيل، إلا أنّ الدراسة العيانية لكل مدينة على حدى، تظهر التمايزات والخصوصيات التي تجعل لكل مدينة سورية حكايتها الخاصة بها. وهو أمر من الصعب الكشف عنه من دون الغوص في تفاصيل "الحكاية"، حكاية المدن وسكانها والأحداث الرهيبة التي عصفت بها خلال السنوات الخمس الماضية.

ومن بداية الحراك الثوري في سوريا، واظب نظام الأسد على قمع أي شكل من أشكال الإعلام الحر، ومنع دخول الفرق البحثية والإعلامية إلى سوريا، حتى أنه بات لدى السوريين العشرات من الشهداء الإعلاميين، وهم الشبان الذين سعوا إلى توثيق ما يجري في سوريا، وبثه إلى العالم المتمدن.

أريد لسوريا أن تكون أو أن تستمر في كونها مملكة للصمت، وفي الوقت الذي نجح فيه نظام الأسد في تحقيق ذلك عبر العقود الماضية، إلا أنّه فشل بذلك بعد انفجار ثورة السوريين في عام 2011، وباتت حكاية السوريين في متناول الباحث المجتهد والساعي من أجل إنتاج معرفة بما يجري على الأرض السورية.

يندرج مشروع "مدن في الثورة" في هذا الإطار، إطار محاولة إنتاج معرفة تتسق مع مجريات الأحداث في سوريا عبر السنوات الخمس الماضية، ومن أجل ذلك تم اعتماد أساليب ومنهجيات معرفية مختلفة. بداية تم اختيار مجموعة من المدن المستهدفة بالبحث، وفيما بعد تم وضع مخطط بحثي خاص في كل مدينة، من أجل أن يرسم خطوات العمل. وللحصول على المعلومات حول كل مدينة من هذه المدن تم تشكيل فريق عمل ميداني، تقوم مهمته على جمع المعلومات وتسجيل الشهادات.

المصدر الرئيسي للمعلومات، كان شهادات تمّ الحصول عليها وتسجيلها من قبل ناشطين كانوا مشاركين في الأحداث أو على مقربة كافية منها، وتم فيما بعد تفريغ هذه الشهادات وتبويبها وجعلها صالحة للاستخدام البحثي. والمصدر الثاني للمعلومات كان المراجع المكتبية والالكترونية بما فيها مقاطع الفيديو، والتي تمّ مشاهدة عدد كبير منها وتسجيل الملاحظات، واعتمادها كإحدى المصادر الثانوية. بعد جمع المعلومات عن كل مدينة، تم مقارنة جملة هذه الروايات مع عدد من المصادر، ومن ثم تم اعتماد الرواية التي كانت أقرب إلى إجماع الشهود.

بعد الاستماع إلى الشهادات وتصنيفها، وجمع المراجع بمختلف أشكالها، تم المباشرة في تحرير مادة البحث، والتي اعتمدت بشكل أساسي على المصادر الحصرية التي جمعها الفريق الميداني، بينما أتت المراجع المكتبية والإلكترونية من أجل تدعيم هذه المعلومات، أو لكي تسد ثغرة فيها.

وفي كل الأحوال، لا نستطيع عبر عملنا هذا، الادعاء بالحيادية والموضوعية المطلقة، فالفريق القائم على العمل منحاز منذ البداية إلى ثورة الشعب السوري، وجميع الشهود الذين تم الاستماع إلى شهاداتهم هم من المعارضين الجذريين لنظام الأسد، ورغم ذلك سعينا بقدر ما استطعنا إلى معالجة، ومن ثم عرض ما توصلنا إليه من حقائق بأقصى ما يمكن من موضوعية تفرضها خطوات البحث العلمي.

ويبقى أن نلفت الانتباه إلى أن مشروع "مدن في الثورة" لا يدعي تقديمه للحقيقة كاملة، كما أننا واعون إلى أن جهودنا هي جزء يسير تندرج في سيرورات إنتاج معرفة بالحراك الثوري السوري بشكل عام، سعينا من خلاله إلى محاولة سد ثغرة، ولو طفيفة، في رصد وتوثيق مجريات الأحداث التي تضج بها سوريا عبر السنوات القليلة الماضية.

وإن كان لا بد من توجيه رسالة شكر، فنود أن نقدمها إلى شهودنا الشجعان، والذين لم يبخلوا لا بوقتهم ولا جهدهم في سردهم لساعات طويلة لحكاياتهم، وحكاية مدنهم الثائرة ضد الطغيان. لهم ولجميع من ساهم في إنجاح هذا المشروع، نحن مدينون بالشكر.

فريق العمل

صبر درويش

باحث وصحفي سوري، عمل في مجال الصحافة والعمل البحثي، ساهم في إعداد كتابين، "تجربة المدن المحررة" الصادر عن دار الريس 2015، وكتاب "مآسي حلب الثورة المغدورة ورسائل المحاصرين" بالتعاون مع الصحفي والروائي اللبناني محمد أبي سمرا، الصادر عن دار المتوسط 2016.

محمد ديبو

باحث وكاتب سوري، يرأس تحرير موقع "حكاية ما انحكت"، ويعمل محررا في صحيفة العربي الجديد. صدر له: في الشعر (لو يخون الصديق، 2008، منشورات دمشق عاصمة الثقافة العربية)، وفي القصة (خطأ انتخابي، 2008، دار الساقي/بيروت)، وصدر له شهادة عن تجربته في الاعتقال والثورة السورية، بعنوان (كمن يشهد موته، دار بيت المواطن/2014) وقد ترجمت للإيطالية. كما لديه كتب مشتركة مع آخرين، وأبحاث عديدة في مجال الاقتصاد والطائفية والدولة والمجتمع المدني.

مدن في الثورة

منذ منتصف مارس آذار عام 2011 والمدن السورية تخضع لديناميات عالية من التغيّر والتحولات، والتي نالت من جملة التكوينات الاجتماعية المحلية وحتى من بيئاتها الجغرافية. وبقدر ما تبدو السيرورات الثورية في المدن السورية المختلفة متشابهة وتتقاطع في العديد من النقاط والتفاصيل، إلا أن الدراسة العيانية لكل مدينة على حدى، تظهر التمايزات والخصوصيات التي تجعل لكل مدينة سورية حكايتها وتفاصيلها الخاصة، وهو أمر من الصعب الكشف عنه من دون الغوص في تفاصيل الحكاية.

جاء مشروع "مدن في الثورة السورية"، ليروي الحكاية ويجعلها بمتناول الباحث المجتهد والساعي لإنتاج معرفة (بحث، فيلم، إنفوغرافيك، حلقات إذاعية) بما يجري في المدن التي كانت ميدان بحثنا (السلمية، القامشلي، دير الزور، بانياس، درعا، الزبداني): كيف خرجت أول مظاهرة؟ من قام بها؟ وكيف تعامل الأمن معها؟ وكيف تطور الحراك من الداخل حتى وصل ذروته ثم انحساره، ولم انحسر؟ ومتى سقط أول شهيد؟ ومتى تم التفكير بالسلاح، ولم؟ وأية دوافع دفعت الناس لحمله لاحقا؟ ودور العوامل الخارجية؟ وما هي مجموعات المجتمع المدني والكتائب العسكرية التي تشكلت في هذه المدينة، وما هو الدور الذي قام به كل منها؟ وكيف انحسر المكون المدني لصالح الإسلامي في بعض المدن؟ وكيف ولد الإرهاب؟ وكيف حال المدن الآن؟

لتحقيق ما سبق، تم وضع مخطط بحثي خاص لكل مدينة ليرسم خطوات العمل، ثم تم اختيار مجموعة مجتمع مدني موجودة داخل المدينة، وحين تعذر ذلك، تم تشكيل فريق عمل ميداني، مهمتهم الأساس جمع المعلومات وتسجيل الشهادات وتصويرها مع النشطاء الذين كانوا مشاركين في الأحداث أو على مقربة كافية منها، ليتم تفريغ الشهادات وتبويبها، لتكون المصادر الأساسية لعملنا، فيما كان المصدر الثاني المراجع المكتبية والالكترونية بما فيها مقاطع الفيديو، والتي تم مشاهدة عدد كبير منها وتسجيل الملاحظات، واعتمادها كإحدى المصادر الثانوية.

بعد جمع المعلومات عن كل مدينة، تم وضع كل ما سبق بين يدي: (1): الباحث الذي أنتج بحثا علميا معمقا، مكتوبا بصيغة الحكاية، بعد أن قارن الشهادات المجموعة من قبلنا مع عدد من المصادر، ليعتمد الرواية التي كانت أقرب إلى إجماع الشهود.(2) المخرج: الذي أنتج فيلما عن كل مدينة. (3): مجموعة عين التي أنتجت انفوغرافيك يسرد بطريقة رقمية إحصائية أهم الأحداث، ويوثق أغلب

المجموعات المدنية والعسكرية التي تشكلت. (4) الإذاعة: التي أنتجت حلقات إذاعية عن كل مدينة، إضافة إلى الصور والشهادات القادمة من تلك المدن.

في عملنا هذا، لا ندعي الحيادية والموضوعية المطلقة، فالفريق القائم على العمل منحاز منذ البداية إلى الثورة السورية، وجميع الشهود الذين تم الاستماع إليهم من المعارضين لنظام الأسد، ورغم ذلك سعينا بقدر ما استطعنا إلى معالجة، ومن ثم عرض، ما توصلنا إليه من حقائق بأقصى ما يمكن من موضوعية تفرضها خطوات البحث العلمي، دون أن ندعي تقديم الحقيقة كاملة، فنحن جزء من كل، يسعى لسد ثغرة، ولو طفيفة، في رصد وتوثيق مجريات الأحداث التي تضج بها سورية.

ختاما، لابد من توجيه رسالة شكر، إلى شهودنا الشجعان، الذين لم يبخلوا بوقتهم أو جهدهم في سردهم لساعات طويلة لحكاياتهم، وحكاية مدنهم الثائرة ضد الطغيان. لهم ولجميع من ساهم في إنجاح هذا المشروع، نحن مدينون بالشكر.

مشروع مدن في الثورة ممول من قبل منحة ابتكار من مؤسسة Canal France International والاتحاد الأوروبي.

حكاية ما انحكت SyriaUntold

سيريا أنتولد – حكاية ما انحكت، هو منصة إعلامية تهدف بشكل رئيسي إلى رواية قصص الانتفاضة السورية، عن طريق تسليط الضوء على النشاطات الاستثنائية التي قام بها السوريون منذ بداية الانتفاضة في آذار 2011، حيث يقوم بجمع المعلومات التي تقع ضمن حيّز العصيان المدني، والمقاومة السلمية الإبداعية وتنسيقها، ليكون مرجعاً للعمل المدني في سوريا.

موقع "حكاية ما انحكت" منذ بدايته في عام ٢٠١٣، عمل على تأطير وتنظيم الكم الهائل من المعلومات المتعلقة بالانتفاضة، عوضاً عن أن يكون مجرد موقع ناقل بشكل آلي/ ميكانيكي لما يحدث في سوريا. الموقع يسعى إلى تحويل إبداع الحراك السلمي وصانعيه، من واقعهما الحالي كقصص مهمشة وجانبية، ليكونا في مركز المشهد، ومرتكز الانتفاضة السورية.